مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٢٥

الأربعاء، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ميالكوفسكي
	إيطاليا	السيد لامبرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شوجلين – نيوني
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد صديقوف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/640)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/640)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس، بمعالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد تانين إلى هذه الجلسة عن طريق الفيديو من بريشتينا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/640 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): لقد طغى على هذا الربع السنوي إجراء الانتخابات العامة في كوسوفو في وقت مبكر، ثم تلتها مفاوضات مطولة للتوصل إلى اتفاقات وتوافق لتشكيل الحكومة الجديدة. ولا تزال هذه المناقشات مستمرة ونحن نجتمع اليوم. وأود بداية، أن أدلي ببعض الملاحظات على هذه العملية.

أولا، كان قرار الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في البلد متعمدا، فقد وضع الانقسام في الرأي حدا للائتلاف الحاكم. غير أن تلك الأطراف الساعية إلى الحصول على أغلبية حاسمة لم يتحقق لها ما توقعته.

ثانيا، لقد ثبت أن المرحلة الانتقالية كانت عملية صعبة للغاية، ولم يتمكن الائتلاف الرئيسي من تحقيق أغلبية مطلقة. وفي حين تمكنت بعض الأطراف من تحسين نصيبها نوعا ما، إلا أن المعارضة الطويلة الأمد قد حصلت على العدد الأكبر من الأصوات. وبالتالي فإننا نشهد تحولا في تكوين المشهد السياسي في كوسوفو، وهو الأهم في نوعه منذ سنوات عديدة. وربما يتمثل أحد العوامل التي أسهمت في هذا التحول في التغيير الكبير الذي حدث في أذهان الكثير من الناخبين، وخاصة بين أجيال الشباب التي يهمها كثيرا توفير فرص العمل والفرص الاقتصادية والحصول على التعليم والحد من الفساد وتعزيز سيادة القانون. وبالمقارنة إلى الماضي، فقد عجز الخطاب الإثني القومي هذه المرة عن حفز غالبية الناخبين وتشجيعهم على التصويت. ومن الواضح أن البيئة السياسية الجديدة عقب الانتخابات لها أثر على جميع الأطراف التي تستعد للمشاركة في الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا، لا شك أن الانتخابات كانت حرة نزيهة وتنافسية عموما، على الرغم من قصر المدة المتاحة للتحضير وتنظيم الحملات. وهذا ما لاحظته بعثة مراقبة الاتحاد الأوروبي الرسمية، في ذات الوقت الذي أشارت فيه أيضا إلى المسائل التي طال أمدها والمتعلقة بتحديث قوائم الاقتراع وكفالة حق الاقتراع

للناخبين خارج كوسوفو. ونشيد بالإسهام الملحوظ لفريق مراقبي الاتحاد الأوروبي وغيرهم من المراقبين خلال الانتخابات. ونود أيضا تسليط الضوء على الدور الذي أدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير التصويت في البلديات الشمالية وتقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية المركزية. والأهم من ذلك، أنه ليس هناك خلاف كبير على نتائج الانتخابات.

وبلغت نسبة المشاركة الإجمالية ٤١ في المائة من مجموع الناخبين. ومع أن هذه النسبة لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في انتخابات عام ٢٠١٤، فإن من الجدير بالملاحظة أن كثيرا من الناخبين الجدد قد شاركوا هذه المرة مع وجود تفاوتات في جميع أنحاء كوسوفو، بدءا من أقل من نسبة ٣٠ في المائة في بعض المقاطعات إلى ما يزيد على نسبة ٦٠ في المائة في مقاطعات أخرى.

وفي المناطق الصربية، كان الإقبال هو الأعلى الذي تمّ تسجيله في الآونة الأخيرة. وينبغي أن نتذكر بأن صرب كوسوفو قد انتقلوا من مقاطعة انتخابات كوسوفو إلى المشاركة الجزئية وإلى المشاركة النشطة فيها.

إن الانتخابات لم تولّد زخما للتغيير من حيث مشاركة المرأة فيها. وعلى الرغم من أن الكيانات السياسية لحظت التحصيص الجنساني بموجب القانون الانتخابي، فإن تمثيل المرأة في المناصب القيادية لا يزال محدودا. إذ لا توجد مرشحات لمنصب رئيس الوزراء، وهناك القليلات منهن اللواتي يشار إلى احتمال دخولهن في الحكومة مستقبلا. كما أن تمثيل المرأة في الهيئات الانتخابية بقي منخفضا، فلم يشكل سوى ٩ في المائة فحسب من أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو.

رابعا، لعلّ أكبر باعث على القلق هو أن العملية الانتخابية ذاتها استهلكت طاقة المؤسسات خلال هذه الأشهر الثلاثة الماضية. والواقع أن الفراغ المؤسسي الوظيفي قد أعاق التقدم المحرز بشأن كامل الأولويات الحكومية. فثمة فرص اقتصادية واجتماعية هامة ضاعت خلال هذه الفترة، على سبيل المثال، من الموارد التي ما فتئت متاحة من خلال آلية تحقيق الاستقرار والانتساب الأوروبية. وفي أواخر تموز/يوليه، قام صندوق النقد الدولي بإلغاء الجزء الأخير من ترتيب التمويل الذي أعدّه لفترة سنتين، وذلك في غياب إذن كامل من الحكومة بإتمام مراجعته. ووفقا لبنك كوسوفو المركزي، فإن الاستثمارات الأجنبية خلال السنة الماضية انخفضت بنسبة ثلثين تقريبا. ومناخ عدم اليقين السياسي الذي كان سائدا خلال الربع الأخير يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الوقائع.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تطور هام آخر في المنطقة – ألا وهو مبادرة الرئيس فوتشيتش، رئيس صربيا، إلى بدء حوار داخلي حول كوسوفو، وهي مسألة أتيحت لي فرصة مناقشتها معه ومع النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية داتشيتش في بلغراد الأسبوع الماضي. وفي ٢٤ تموز/يوليه، صرّح الرئيس فوتشيتش علنا بأنه من أجل أن يكون التقدم في صربيا مستمرا ومستداما، ينبغي أن يسعى الصرب إلى حل مسألة كوسوفو وأن يتجنبوا ترك ”هذا العبء الأكبر“ للجيل المقبل. كما حذّر من أنه إذا لم يتم حل الصراع التاريخي بين الصرب والألبان، فمن شأن ذلك أن يشكل فشلا مشتركا لهم، وهذا يقتضي جهدا لتحقيق ”عملية طويلة ومعقدة ومؤلمة في أغلب الأحيان.“ ولقد رحب وزير خارجية كوسوفو، خوجاي، بهذا التصريح، بينما أعرب أيضا رئيس الوزراء الألباني، راما، عن احترامه لهذه المبادرة، وكرر القول إن الحل الدائم في كوسوفو سيكون ”لمصلحة الجميع“.

وكما يعلّمنا التاريخ، فإن السعي إلى تحقيق تسوية نزيهة وصعبة ومؤلمة في أغلب الأحيان يتطلب قيادة قوية. وينبغي أن يكون واضحا أنّ المطلوب من الجميع التحلّي بهذه القيادة إذا أردنا تحقيق السلام الدائم، لصالح جميع الذين يعيشون في منطقة غرب البلقان. وأشدد على لفظة ”منطقة“ لأن السلام

والاستقرار في كوسوفو مرتبطان بالسلام والاستقرار في المنطقة وبتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد. وكما نعلم جميعا، فإن المشاكل القائمة ذات طابع إقليمي، لذلك يجب أن تكون الحلول إقليمية الطابع.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/640)، فإن تقدم الحوار الذي يعمل الاتحاد الأوروبي على تيسيره قد تباطأ ليس بسبب العمليات السياسية فحسب، سواء في بلغراد أو بريشتينا، ولكن أيضا بسبب التنفيذ الجزئي للاتفاقات التي تم التوصل إليها قبل أكثر من أربع سنوات. وفي ٣ تموز/يوليه، استضافت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، موغيريني، اجتماعا بين رئيسَي صربيا وكوسوفو بهدف دفع هذه العملية قدما. وإذا ظل التفاوض الجاد بشأن المصالح الطويلة الأجل سائدا اليوم، فمن المتوقع أنه مع وضوح السياسية في بريشتينا، يمكن استئناف الحوار في أقرب وقت ممكن، ليس لمجرد تنفيذ الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها حتى الآن فحسب، وإنما أيضا لتحقيق تقدم في المفاوضات لصالح كلا الجانبين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انعقد كذلك مؤتمر قمة غرب البلقان لعام ٢٠١٧ في ترييستي، إيطاليا. وكان مؤتمر القمة هذا هو مؤتمر القمة السنوي الرابع في إطار عملية برلين، الرامية إلى تعزيز عملية التكامل الأوروبي لجميع دول منطقة غرب البلقان. وهذه العملية تعزز الطابع الإقليمي المتأصل للمسائل التي لها تأثير أكثر مباشرة على مستقبل كوسوفو. وإمكانيات تطوير سوق مشتركة، وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية، والتصدي بشكل أفضل للمشاكل والتحديات القائمة على صعيد المنطقة، كلها أمور كانت مدرجة في جدول الأعمال.

ولا يسع المصالحة السياسية في حد ذاتها أن تتغلب على جميع الانقسامات. فيجب أن ترافقها المصالحة المجتمعية وإعادة بناء الثقة والتعاون على جميع المستويات. والعمل من أجل التشجيع على تعزيز المزيد من الثقة بين المجتمعات المحلية هو من الأولويات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو). ونحن نواصل البحث في كيفية قيام البعثة بإجراء تنسيق أفضل، في إطار ولايتنا القائمة، من أجل تحسين العلاقات بين الطوائف. وإننا نفعل ذلك بالتعاون مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين والدوليين.

والواضح أن إعادة بناء الثقة ليست حدثا، وإنما هي عملية طويلة الأمد ترمي إلى تبديد الريبة وإرساء التعايش وتحقيق التعاون الحقيقي في نهاية المطاف. ونحن نركّز، حيثما استطعنا، على تعزيز الأنشطة التعاونية الجديدة بين البلديات والقيادات والمؤسسات المجتمعية، ودعم العمل النشط الذي تقوم به الجهات الفاعلة المحلية. وأود أن أسلّط الضوء على بعض مبادراتنا الحديثة جدا التي تهدف إلى تعزيز بناء الثقة بين الطوائف.

في نهاية حزيران/يونيه، قمت مع المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، باستضافة اجتماع دولي حول مائدة مستديرة في جنيف لتوجيه الانتباه مرة أخرى نحو الكثير من الحالات المعلّقة للأشخاص المفقودين جراء النزاع في كوسوفو. وما زالت هذه الحالات تشكل عقبة كبيرة أمام المصالحة المجتمعية. وفي هذا الإطار، استطعنا تعزيز إشراك ومشاركة ممثلي أسر الأشخاص المفقودين، والدعوة إلى تعزيز الالتزام من جانب وفدَي بريشتينا وبلغراد، فضلا عن تعزيز الدعم المقدّم من المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لتحديد مصير الأشخاص البالغ عددهم ١٦٥٨ شخصا الذين لا يزال مصيرهم مجهولا.

وفي حزيران/يونيه أيضا، استضافت بعثتنا أول جمعية لشباب كوسوفو، حضرها ما يزيد على ١٤٠ من القادة الشباب – ٦٠ في المائة منهم نساء – مثّلوا جميع الطوائف العرقية في كوسوفو. وجاء هذا الحدث نتيجة تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو. وقد أظهر الحيوية

التي يتمتع بها المجتمع المدني في كوسوفو، وشكّل صورة عامة بارزة عن التقدم الذي يمكن إحرازه. واستنادا إلى القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، أعدّ المشاركون خارطة طريق بشأن الشباب والسلام والأمن في كوسوفو، حيث تناولت أيضا تمكين الشابات، من أجل مساعدة الاستراتيجية ذات النطاق الأوسع التي وضعتها سلطات كوسوفو.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعمل بنشاط مع السلطات البلدية في جملة أمور، منها بذل جهود قوية لمعالجة المسائل ذات الأهمية بالنسبة إلى دوائرها الانتخابية.

في نهاية تموز/يوليه، قمنا بالتيسير لعقد اجتماع بين ١٠ رؤساء بلديات في الجزء الجنوبي الشرقي من كوسوفو، بقيادة رئيس أكبر بلدية في تلك المنطقة. وقد نوقشت مسائل عملية عديدة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي، والتعرض الشديد في تلك المنطقة إلى التطرف وأخطار الإيديولوجيات المتطرفة. وسوف يتم طرح مبادرات مماثلة في مناطق أخرى من كوسوفو خلال الأشهر المقبلة. إن جهودنا الرامية إلى تعزيز بناء الثقة بين المجتمعات المحلية تهدف إلى المستوى العملي جدا، ليس فقط بالبناء على الأطر القائمة فحسب، بل العمل أيضا على ابتكار أُطر جديدة استنادا إلى الشواغل الخاصة لدى للمجتمعات المحلية.

ما برحت كوسوفو تتخذ خطوات نحو إثبات التزامها بالعدالة وسيادة القانون على الصعيد الدولي. وبعد سلسلة من الخطوات القانونية النهائية، بما في ذلك إقرار النظام الداخلي للجنة، في ٥ تموز/يوليه، بشأن الدوائر المتخصصة، وهي آلية أُنشئت لمعالجة بعض من أصعب الفصول المؤلمة في فترة ما بعد الحرب، وقد بدأت تلك الآلية عملها في لاهاي. وهي الآن على استعداد لتلقي الطلبات ولوائح الاتهام، بالتعاون الكامل من جميع المؤسسات ذات الصلة في كوسوفو.

بعد ثلاثة أشهر من الحملة الانتخابية وعدم اليقين الذي اكتنف مرحلة ما بعد الانتخابات، من المهم لكوسوفو المضي قدما بجدية ومسؤولية، لكي يعمل المجتمع الدولي معا على مواصلة تقديم الدعم الأساسي لها. انطلاقا من هذه الروح، سنواصل العمل مع جميع شركائنا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام والاستقرار.

الرئيس: أشكر السيد تنين على إحاطته الإعلامية الهامة أمام المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد داتشيتش.

السيد داتشيتش (تكلم بالصربية) (ووفر الوفد الترجمة الشفوية (بالإنكليزية)): أود في مستهل بياني أن أرحب بالسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، وأن أشكره على التزامه العام بتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بموجب القرار ١٩٩٩ (١٢٤٤)، وأود أيضاً أن أشكر أعضاء هذه الهيئة على ما يولونه من اهتمام لهذه المسألة على أساس منتظم.

بما أن صربيا تولي أهمية استثنائية لعمل بعثة الأمم المتحدة، أود أن أنوه بأهمية إقرار ميزانية البعثة مؤخرا على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، فضلا عن الاقتراح الأولي المقدم من الأمين العام بشأن زيادة تلك الميزانية. إن إقرار تلك الميزانية يجسد بصورة واقعية الحاجة التي تم تقييمها لضمان توفير القدر الكافي من الموظفين والقدرات المالية للبعثة حتى يتسنى لها تلبية الاحتياجات المرتبطة بتنفيذ الولاية المنوطة بها. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو يبعث برسالة قوية عن أهمية ولاية الأمم المتحدة ودورها بوصفها أهم تواجد الدولي في كوسوفو وميتوهيا.

إني أذ أضع في الاعتبار الدور الملموس والطويل الأجل للبعثة في بناء الاستقرار والمحافظة عليه في الإقليم، فضلا عن

الحاجة إلى تعزيز التكيف والشرائح الأخرى عُقب إعادة تشكيل الوجود الدولي، أتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل. ولدي ثقة وإيمان بأنه سيكون لها تأثير إيجابي على ضمان اتباع نهج شامل وأكثر تصميما من جانب البعثة فيما يتعلق بتقييم وحل مجموعة كاملة من المشاكل التي يواجهها الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في إعمال حقوقهم الأساسية التي لا تزال هشة للغاية في مجال تعزيز الأمن وسيادة القانون في الإقليم. وبالنظر إلى حساسية البيئة التي تعمل في ظلها البعثة، من الواضح أنها كثيرا ما تمتنع عن استخدام عبارات قوية في انتقاد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا. وللأسف، فإن النهج المتوازن فيما تقدمه من تقارير لا يسهم في قيام المؤسسات باتخاذ مواقف بناءة بدرجة أكبر.

في سياق المساهمة التي ينبغي تقديمها لتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة من دون عوائق لدعم الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، أود أن أشدد على أن من الأهمية الرئيسية الاستمرار في عقد اجتماعات مجلس الأمن كل ثلاثة أشهر لمناقشة هذه المسألة. لا يمكن أن يكون أي أثر إيجابي لتقديم التقارير الفصلية ووجود بارز لبعثة الأمم المتحدة أكثر من أي وقت مضى في الميدان إلا بتعزيز الثقة واستعداد الطائفة الصربية والطوائف غير الألبانية الأخرى للمشاركة في العمليات التي بدأت من خلال حوار بروكسل.

على وجه العموم، إن الفترة السابقة المشمولة بالتقرير تميزت بالأنشطة الانتخابية، وبالتالي فإن جزءا كبيرا من تقرير الأمين العام (S/2017/640) كان مكرسا للعملية الانتخابية في كوسوفو وميتوهيا. لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنه مورست ضغوط وأعمال تخويف على الطائفة الصربية. ويسير ذلك جنبا إلى جنب مع الأخطار التي تتهدد أمن أعضاء الطائفة، ويهدف إلى تفتيت وحدة كتلة التصويت الصربية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسات لم تنل قدرا كافيا من التغطية في التقرير المعروض علينا. ومع ذلك، ألاحظ مع الارتياح، النجاح الذي حققته القائمة الصربية في الانتخابات. فقد أكد ذلك الوحدة السياسية للصرب في كوسوفو وميتوهيا، وهو ضمان لاستمرار السياسات العامة البناءة المتعلقة بحماية مصالحهم.

غير أن الجمود الحالي في تشكيل مؤسسات بريشتينا، يعطينا سببا للقلق، لا سيما فيما يتعلق بمواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، مما يبعث على القلق الشديد الخطاب الذي ألقاه راموش هاراديناج، أحد المرشحين لمنصب ”رئيس وزراء كوسوفو“، عند عودته من فرنسا إلى كوسوفو وميتوهيا، وهدد فيه صربيا وأشار في معرض كلامه إلى ”صربيا العدو“، قائلا ”سنفعل بهم أسوأ بكثير مما فعلناه آنذاك“. أهيب بالمجتمع الدولي والمؤسسات القضائية في كوسوفو وميتوهيا مرة أخرى بألا تظل صامتة في وجه خطاب الكراهية والتهديد بالتطهير العرقي لما تبقى من الصرب. ويجري تذكيرنا في هذا التقرير، مثلما جرى في التقرير السابق (S/2017/387) بالبيانات التحريضية التي أدلى بها الزعماء السياسيون الألبان بشأن إقامة ما يسمى ألبانيا الكبرى. هذا يشكل تهديدا إضافيا لعملية المصالحة وتطبيع العلاقات.

إن بريشتينا، إلى جانب الأفعال الانفرادية غير المقبولة والتمسك بالشروط والمحاذير، من قبيل القرار المتعلق بتعليق الحوار ربطت استمرارها في الحوار بمصير المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم ضد السكان الصرب، ولجأت إلى التهديدات التي تستهدف زيادة التوتر وتأجيل الامتثال للالتزامات المقطوعة بموجب الاتفاقات التي تم التعهد بها بالفعل. ترحب صربيا بكل نداء من المجتمع الدولي من أجل تجديد الحوار، بما في ذلك نداء الأمين العام الموجه إلى كلا الجانبين لاستئناف الحوار وإعطاء قوة دفع جديدة للعملية. ومع ذلك، لا يسعني إلا أن أذكر بأنهما يلقيان بظلال النسبية على مدى مسؤولية بريشتينا التي أوقفت الحوار من جانب واحد في المقام الأول.

على الرغم من العديد من العقبات والتحديات، تواصل بلغراد المشاركة في الحوار البناء، بمسؤولية وصدق بهدف حل المسائل المعلقة في إطار المركز المحايد والمساهمة في تحقيق استقرار الحالة وتهيئة الظروف وعدم إعاقة التقدم الذي أحرزته منطقة غرب البلقان نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. ويشير التقرير إلى أن تقدما محدودا قد أحرز بشأن الجوانب التقنية للحوار، وفي تنفيذ اتفاق الاتصالات على وجه التحديد، حيث أظهر الجانب الصربي مرة أخرى استعداده للوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه. بيد أن الجانب الآخر ما زال متخلفا ويرفض تنفيذ الاتفاق المتعلقة بجماعة البلديات الصربية والسلطة القضائية، على الرغم من أن الاتفاق المتعلق بإنشاء الجماعة يشكل الجزء الرئيسي من الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وهي العامل الرئيسي في بقاء الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

في الواقع، أنا الذي وقعت اتفاق بروكسل مع هاشم ثاتشي، قبل أربع سنوات. وفي تلك السنوات الأربع، لم ينفذ ما اتفقنا عليه، أي إنشاء جماعة البلديات الصربية. كم من الوقت علينا أن ننتظر حتى يحدث ذلك؟ أنا أعلم أنه يمكن إيجاد مليون سبب لتفادي الوفاء بالالتزامات التي سبق الاضطلاع بها. لكن أربع سنوات فترة طويلة للغاية لكي تساق الحجة لتبرير عدم تنفيذها. ومن الأفضل القول ”لا نريد تنفيذ اتفاق بروكسل“. وفي هذا السياق، أتوقع من المجلس إلقاء نظرة موضوعية على الحالة، وليس قضية يتم تعريف الحالة فيها بشكل نسبي، حيث يقال إن جميع الأطراف مذنبة لعدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

وصربيا ستفي بكل شيء تم التوقيع عليه في اتفاق بروكسل. أنا الشخص الذي وقع على الاتفاق.

إن الأعمال الانفرادية التي تقوم بها بريشتينا بصورة متكررة، مثل التوجيه مؤخرا بحظر استخدام جوازات السفر الصربية الصادرة عن مديرية التنسيق التابعة لوزارة الداخلية في جمهورية صربيا للدخول والخروج من وإلى كوسوفو وميتوهيا، يشير إليها التقرير أيضا. وهذا دليل آخر، يتم تقديمه المرة تلو الأخرى، على أن النهج البناء والمسؤول من جانب بلغراد في إطار الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن،يواجه باستمرار العرقلة من بريشتينا والافتقار إلى الإرادة السياسية للعمل من أجل تحقيق تقدم حقيقي في تطبيع العلاقات. وهذا الموقف من مؤسسات بريشتينا يمثل رسالة واضحة إلى مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي كي يمارسوا ضغطا قويا على بريشتينا لجعلها تفي بالالتزامات التي تعهدت بها، وفي نهاية المطاف تحديد أهم عنصر في تطبيع العلاقات – إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ويشكل منع إنشاء جيش لكوسوفو دليلا واضحا على أن بريشتينا لا تراعي الاقتراحات المقدمة من المجتمع الدولي.

إن إيقاف الحوار انفراديا من جانب بريشتينا بشأن العملية الانتخابية واشتداد حدة الخطاب القومي من جانب القادة السياسيين الألبان يهما المسؤولان عن عدم إحراز تقدم في الحوار رفيع المستوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق أيضا. وازداد الأمل مؤخرا في أمكانية استمرار الحوار من خلال البيان الصادر في أعقاب الاجتماع غير الرسمي المعقود بين الرئيس أليكساندر فوتشيتش والرئيس هاشم ثاتشي مع الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني في ٣ تموز/يوليه والذي مفاده بأنه قد تم الاتفاق على العمل على بدء مرحلة جديدة من الحوار، وأن من الأهمية بمكان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، أود أن أضيف أن بلغراد بذلت جهدا كبيرا لضمان نجاح الحوار، وأن السيد تانين والأمين العام، في تقريره، ذكرا أيضا أن العلاقة بين الصرب ومؤسسات بريشتينا قد تغيرت تغيرا كبيرا عن طريق المشاركة في الانتخابات الصربية. إنهم يشاركون في الحكم وممارسة السلطة.

إننا نتساءل لماذا لم يتم بعد تشكيل الحكومة المؤقتة في كوسوفو كون أن الانتخابات قد تم إجراؤها. وبالتالي، فإن الصرب ليسوا المشكلة في هذا الصدد. لكن المشكلة الكبرى تنبع من عدم الاستقرار السياسي في كوسوفو وميتوهيا. وبالنظر إلى الأمر من وجهة نظر الجانب الصربي، لا أعرف كيف نحكم على مختلف البيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء بشأن المرشحين الصرب وصربيا، غير أن صربيا ستواصل الاضطلاع بدور بناء. وبما أن لا يزال يتعين تشكيل الحكومة، فإننا نواجه حالة حيث تم مرة أخرى تأجيل كا ما اتُفق عليه في اتفاق بروكسل. ولذلك أكرر أنه مرت أربع سنوات منذ التوقيع على اتفاق بروكسل.

لا بد لي أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية ما لم تجر محاكمات بخصوص جميع الجرائم، من دون استثناء، وتحدد المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبها الجناة في صفوف المرء. وحقيقة أنه لم يتم إصدار أي عقوبة صحيحة من الناحية القانونية على جريمة قتل ١ ٠٠٠ صربي في الفترة التي انقضت منذ انتهاء النزاع، تبين أن الجهاز القضائي في كوسوفو وميتوهيا غير قادر على الاضطلاع بتلك المهمة. ومن الصعب أن تحقيق العدالة للضحايا من جانب الصرب في كوسوفو وميتوهيا، والدليل الحكم الصادم الذي صدر مؤخرا بتبرئة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب في قضية كليتشكا، وقرار المحكمة الدستورية في كوسوفو في قبول الطعن وتبرئة سامي لوشتاكو، وهو عضو سابق في مجموعة درينيتسا التابعة لجيش تحرير كوسوفو، وهو عضو بارز في الحزب الديمقراطي لكوسوفو وعمدة بلدية سكندراي/سربيتسا، وكان قد حُكم عليه في البداية بالسجن لمدة ١٢ عاما على جرائم حرب ارتكبت في قضية درينيتسا الأولى المتعلقة بجرائم الحرب.

وعلاوة على ذلك، فإن الجهاز القضائي في كوسوفو وميتوهيا بتبرئته لريم جاكوبي، المعروف أيضا باسم ”القائد النازي“، أظهر مرة أخرى أنه أداة في يد السياسيين. وهذه الحالات ليست سوى دليل آخر على عدم وجود أي نية لوقف ممارسة التستر واستنساب الجرائم التي ارتكبها أفراد جيش تحرير كوسوفو الإرهابي في المقاطعة الجنوبية الصربية خلال النزاع باسم اقضية العدوانية التوسعية لألبانيا الكبرى. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بالمذبحة الوحشية التي ارتكبت بحق المزارعين الصربيين في ستارو غراكو، عندما تم القتل الوحشي لـ ١٤ فردا – أصغرهم بالكاد يبلغ ١٧ عاما – في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، قبل ١٨عاما. إن مرتكبي تلك الجريمة البشعة لم يعثر عليهم، والقرار القاضي بوقف التحقيقات ينهي إمكانية العثور عليهم على الإطلاق.

كما أود أن أذكر أعضاء المجلس بأنه قبل ١٤ عاما، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تم قتل أطفال صرب كانوا في نهر بستريكا. وقد قُتل إيفان يوفوفيتش وبانتيليجا داكيتش البالغة من العمر ١٣ عاما، بينما أصيب أربعة أطفال آخرين بجروح. إن المجزرة المخيفة التي قتل فيها الأطفال الأبرياء لمجرد كونهم صربا قد ارتكبت للبعث برسالة إلى جميع من تبقى من الصرب في كوسوفو وميتوهيا مفادها أنه غير مرغوب فيهم؛ ورسالة إلى جميع الذين طردوا من كوسوفو وميتوهيا بأن ينسوا أمر عودتهم؛ ورسالة مفادها أنه سيتم الانتهاء من التطهير العرقي أيا كانت الظروف. إن إراقة دماء الشباب الصرب على نهر بستريكا يقصد منها أن تكون رمزا لشطب كل أثر لوجود الصرب وبقائهم على أرض آبائهم. وعلاوة على ذلك، لم يجر توجيه اتهام إلى أي أحد أو محاكمة أي شخص على تلك الجريمة الشنعاء.

تستند الديمقراطية الحقيقية على نبذ المجتمع للجرائم والجريمة المنظمة وحيث يجب أن يضطلع جهاز قضائي مستقل بدور محوري. بيد أن الجهاز القضائي في كوسوفو وميتوهيا قد أظهرت مرارا وتكرارا أنه أداة في أيدي أولئك الذين ينبغي أن يكونوا أول تحاسبهم يد العدل الطولى. ومع ذلك، ما دام زعماء الجماعات شبه العسكرية والعصابات الإجرامية والراعون لهم يطوفون

الشوارع بحرية في المدن والقرى في كوسوفو وميتوهيا، فإن إرساء الديمقراطية والتعدد العرقي في المجتمع سوف يبقى مجرد حبر على ورق. المستقبل الأوروبي المشترك لا يمكن أن يكون مبنيا إلا على أسس التخلي الفعلي عن التركة الجنائية وبغض النظر عن هوية الجناة والمجني عليهم. ولن يكون ذلك ممكنا إلا عندما يسمى القاتل قاتلا في كوسوفو وميتوهيا، بغض النظر عما إذا كانت اسم الضحية آدم، أو إيفان، أو راموش أو بانتيليا.

إن الرسالة التي بعثت بها قرارات تبرئة الإرهابيين ومرتكبي الجرائم البشعة مفادها أن العدالة هي بعيدة المنال بالنسبة للصرب والألبان من ضحايا إرهاب ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو، وأن صرب كوسوفو وميتوهيا يمكن الاستغناء عنهم. وفي الوقت نفسه، فإن ذلك دليل دامغ على أن المجتمع الدولي قد أخفق في إقامة مجتمع قائم على سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا. بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أحكام البراءة، فإن تقرير الأمين العام يمنح قدرا كبيرا من الاهتمام للعديد من أوجه القصور في النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا. وكذلك لعدم قدرتها على مواجهة القوى السياسية للقيادة السابقة في جيش تحرير كوسوفو والتغلب عليها.

وأود أن أذكر بأن مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان قد أكد في مذكرة صدرت عقب بعثته الأخيرة إلى كوسوفو وميتوهيا، أن آلاف الأشخاص لا يزالون وبعد مرور ١٨ عاما على انتهاء الصراع في كوسوفو وميتوهيا، في انتظار تحقيق العدالة وأن الوقت قد حان لوضع شروط لمحاكمة مجرمي الحرب بصورة فعالة، وتيسير عودة المشردين داخليا، وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. وهذه التأكيدات هي دليل على أن مؤسسات كوسوفو وميتوهيا لا تزال بعيدة عن تطبيق معايير القضاء المستقل، وغير قادرة على إنشاء محاكم لجرائم الحرب المرتكبة ضد السكان غير الألبان بطريقة نزيهة وذات مصداقية.

ونظرا لأن الدوائر المتخصصة التي أنشئت للمحاكمة على جرائم الحرب أصبحت الآن جاهزة للعمل تماما، وأنه لا توجد عقبات قانونية تحول دون تقديم لوائح الاتهام، أتوقع أن يتم توجيه الاتهام لجميع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب ضد الصرب وسواهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا بطريقة ذات مصداقية، وأن يتم منح الشهود حماية قضائية سليمة.

وصربيا على استعداد لتقديم جميع الوثائق والأدلة اللازمة المتعلقة بالعمليات الوحشية المتعددة للاغتصاب والتعذيب والقتل الوحشي المرتكبة على يد أعضاء جيش تحرير كوسوفو.

إن صربيا ملتزمة التزاما كاملا بالحفاظ على السلام. وينصب اهتمامها الأساسي على إنقاذ الأرواح وحماية ممتلكات جميع المقيمين في كوسوفو ميتوهيا وتهيئة الظروف للعودة المستدامة للمشردين داخليا. ومن دواعي الأسف أن الهجمات ذات الدوافع العرقية على الصرب، مثل إشعال النار في سيارات دراغيسا ميلوفيتش وأوليفر إيفانوفيتش، التي لا تزال مستمرة بلا هوادة، تعرقل عودة المشردين داخليا بأية أعداد كبيرة. وتقع هذه الأحداث نتيجة للزيادة المستمرة لحدة التوترات بسبب الخطاب المفعم بالكراهية وعدم التصدي المنتظم من جانب مؤسسات كوسوفو للعديد من المشاكل الأمنية والأساسية التي تواجهها الطوائف غير الألبانية. وهي تعكس عدم توافر إرادة حقيقية لتهيئة الظروف لتحقيق الأمن والحياة المستدامة للجميع في كوسوفو وميتوهيا.

إن البيانات الواردة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للنصف الأول من عام ٢٠١٧، التي لم تسجل سوى ٢١٨ عودة فردية طوعية للأفراد المنتمين لطوائف الأقليات، تدعو إلى الإحباط، على أقل تقدير. ومن الواضح أن إخفاق الشرطة في تصنيف الجرائم ذات الدوافع الإثنية بهذه الصفة فضلا عن عدم وجود رصد منهجي للحالة في هذا المجال لا يسهم في زيادة عدد العائدين، كما

لا يسهم التمييز المؤسسي الدولي ضد الصرب، الذي يتجلى في الاعتقالات التعسفية والتدابير التقييدية ذات الدوافع العرقية والانتهاك المستمر للحقوق الأساسية.

ولذلك نحن نقدر الأنشطة التي يضطلع بها رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي تهدف إلى إقامة اتصال مع السلطات البلدية وممثلي الطوائف بغرض حماية حقوق الطوائف، وتشجيع المصالحة وبناء الثقة فيما بين الطوائف، وضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا في المستقبل. وأقترح أن يولى قدر أكبر من الاهتمام في التقارير المقبلة لمسألة التهديدات الواسعة النطاق والشائعة لحقوق الإنسان للطوائف غير الألبانية، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا، والعائدين، والطوائف العرقية والمجتمعات المحلية المختلطة في كوسوفو ميتوهيا، التي تتعرض لحملات التخويف المستمرة.

ويمثل بياني أيضا دعوة إلى تكثيف الأنشطة البرنامجية، وتعزيز المشاريع إلى أقصى حد، وبناء الثقة وتحسين الحالة الراهنة. ويكتسي أهمية رئيسية التنفيذ الكامل لولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما في ذلك تطبيق سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتحقيق المصالحة فيما بين الطوائف وعودة الأشخاص المشردين داخليا. إن التحديات كثيرة في هذه المجالات، على نحو ما يتضح ليس فحسب من خلال التقارير الفصلية للأمين العام عن أعمال بعثة الأمم المتحدة، بل أيضا في المذكرة المذكورة آنفا لمفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا والزيارة التي قام بها المفوض إلى كوسوفو ميتوهيا في شباط/فبراير الماضي. وفي التقرير الذي قدمه المفوض أعرب في جملة أمور عن قلق بالغ لأنه بعد ١٨ عاما من انتهاء النزاع لا تزال واضحة للغاية خطوط التقسيم العرقي فضلا عن العديد من العقبات التي تحول دون العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا. وفي ذلك السياق، من الضروري أن تجدد جميع الجهات الفاعلة المشاركة في حل مشكلة الأشخاص المشردين داخليا الالتزام بالعمل بحماس على تهيئة الظروف المؤاتية لعودتهم، التي يلزم أن تكون بدون عوائق ومستدامة في الأجل الطويل. وفي الواقع، فإن هذا أحد العناصر الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة.

كما شوهدت انتهاكات مؤسسية للحقوق في مجال حماية التراث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وميتوهيا. وفي ذلك الصدد، أشير إلى الإدانة العلنية للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي التي دعا فيها سلطات كوسوفو إلى احترام سيادة القانون فيما يتعلق بإنفاذ حكم المحكمة الدستورية في كوسوفو الذي أكد حقوق ملكية دير فيسوكي ديتشاني في ٢٤ هكتارا من الأراضي المحيطة بالدير. ويعيد تقرير الأمين العام سرد الانتهاكات المتعددة للقانون وتجاهل المؤسسات القضائية لأحكامها، ورفض التعاون مع ممثلي المجتمع الدولي وانتهاك حقوق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية ورعاياها. وأعربت منظمات المجتمع المدني عن القلق حيال مخالفة القانون بشأن منطقة الحماية الخاصة لمركز بريزرين التاريخي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي إلى زيادة جهوده لتوفير الحماية المادية والقانونية لمعالم التراث الثقافي والديني الصربي التي لا تزال تنهب أو تلحق بها الأضرار أو تحرق أو تدمر، بما في ذلك تدمير وتدنيس المقابر المسيحية الأرثوذكسية العديدة التي أبلغت عنها بصورة مستفيضة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وميتوهيا. ولذلك من الصعوبة بمكان، على أقل تقدير، فهم اعتزام بريشتينا إعادة تقديم طلبها للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وأود أن أشير إلى أن هذه الأعمال الانفرادية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في حين تؤثر الجهود التي تبذلها بريشتينا للانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية تأثيرا سلبيا على استمرار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي يمر حاليا بمرحلة دقيقة. وآخر مثال على ذلك طلب كوسوفو

الانضمام إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، الأمر الذي لا يمكن تفسيره على أنه جهد يرمي إلى تعزيز قدرتها على مكافحة الجريمة والإرهاب، وتهيئة الظروف المؤسسية المسبقة للإندماج في تبادل المعلومات في إطار اختصاص الإنتربول، وبخاصة لأن القدرات متاحة بالفعل من خلال مكتب الاتصال التابع لبعثة الأمم المتحدة. وأيضا، توجد إدارة خاصة في إطار البعثة للتعامل مع هذه المسائل. ولا يمثل الطلب سوى دفعة أخرى من جانب بريشتينا للتشجيع على إعلان الاستقلال من جانب واحد عن طريق إساءة المعاملة وتسييس عمل المنظمات الدولية.

وفي الختام، أود أن أقول إن النتائج الإيجابية التي تحققت في الحوار تدل على أنه لا يوجد أي بديل للحوار. كما تثبت النتائج أن هناك حاجة إلى قيادة أقوى للوساطة بغية كفالة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. وسيتطلب الالتزام المشار إليه ببدء مرحلة جديدة من الحوار على أعلى المستويات وبتحقيق زخم جديد للحوار عقد عزم حقيقي من كلا الجانبين نحو العمل على تحقيق توافق في الآراء؛ وذلك العزم مفتقد حتى الآن من جانب بريشتينا. كما أنه سيتطلب نوعا مختلفا من التفكير، بغية تجنب أن يساء فهمه باعتباره هزيمة لجانب أو لآخر.

إن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالحوار الذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي. ومع ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن يكون الحوار مستندا إلى حلول مقبولة من الطرفين لجميع المسائل المعلقة، بدون المساس بمركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا، ومع الاحترام الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أنه يلزم اتخاذ نهج جاد وموثوق – نهج يتسم بالشجاعة والواقعية، فضلا عن كونه استشرافيا، كما يتضح من مبادرة الرئيس فوتشيتش لإطلاق حوار على نطاق البلد بشأن كوسوفو وميتوهيا.

وأخيرا، وبما أنني أتوقع أن تقدم السيدة تشيتاكو معلومات لتوثيق القصص عن الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وكل الأمور الأخرى التي تتكلم عنها، ولكيلا يتعين علي أن أرد عليها لاحقا، فإنني أود أن ألتمس من الأمين العام والممثل الخاص تانين ألا ينسيا في تقاريرهما المقبلة مواطني كوسوفو وميتوهيا المضطهدين والمنفيين. فماذا يعني عدم تطرقهما لهذا الجانب بعد الآن؟ ومنذ عام ١٩٩٩، بعد ١٨ عاما، لم يعد إلى كوسوفو سوى ١,٩ في المائة من المشردين داخليا. ماذا يعني هذا؟ لقد كانوا يوما ما منفيين، لكن لا أحد يذكر تلك الحقيقة بتاتا. إنهم لم يكونوا قوة إستعمارية هناك؛ فقد عاشوا هناك لقرون. وكما هو معلوم جيدا، فإن أول عاصمة لصربيا، وهي بلدة بريزرين، تقع هناك. وجميع المعالم الأثرية محمية في إطار الأمم المتحدة. وأقول للسيدة تشيتاكو إنه ليس من المناسب أن أضحك الآن، ولكنها لو تمكنت من أن تثبت أن لها معلما واحدا هناك فإنني سأتوقف عن الضحك عليها. ويعود تاريخ أربعة معالم أثرية تحت حماية اليونسكو هناك إلى القرون ١٢ و ١٣و ١٤: وهي فيسوكي ديتشاني وبطريركية بيتش، والسيدة عذراء ليفيش، ودير غراتشانيتسا.

لقد عاش الصرب هناك لقرون. ونفي أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب واضطهدوا بعد عام ١٩٩١. هل يعتقد أعضاء المجلس أنه ينبغي ألا نذكر هذا بعد الآن؟ هل يرون أن نفيهم أصبح شرعيا لمجرد أنه قد حدث فعليا؟ وهل سيتطرق أي شخص على الإطلاق لضرورة عودة الصرب إلى كوسوفو وميتوهيا؟

وإن لم تصدقوني، سيدي الرئيس، أو إذا كنتم تعتقدون أني أكذب، فإنني سابلغكم بأن الإحصاءات شيء مروع للغاية. وحين تقول السيدة تشيتاكو إن شخصا ما ارتكب أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية، فإن ذلك يعني أنه يوجد من الألبان عدد أقل ممن كانوا هناك من قبل نظرا لأنهم كانوا ضحايا للإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وفقا لما لدينا من بيانات، تبين أن الصرب قد ارتكبوا إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا ضد شعبهم. ووفقا لتعداد عام ١٩٨١، خلال رئاسة الرئيس تيتو، وليس ميلوسيفيتش، كان ٨٧٥ ٤٣ صربيا يعيشون في بريشتينا. ووفقا لتعداد عام ٢٠١١، الذي أشرفت عليه السيدة تشيتاكو بنفسها، لم يتبق سوى ٤٣٠ شخصا. أين ذهبت البقية البالغ عددها ٠٠٠ ٤٣؟ في غضون ٣٠ عاما، كانت هناك أوقات، كان فيها عدد الصرب الذين يعيشون في بريشتينا أقل ١٠٠ مرة. فهل يعني ذلك أن التطهير العرقي والإبادة الجماعية قد تم ارتكابهما ضد الألبان؟ وهل ارتكب التطهير العرقي والإبادة الجماعية، ضد الصرب أم الألبان؟

في عام ١٩٨١، كان هنالك ٢٨٥ ١٨ صربيا في أوروسيفاتش. ووفقا لما أفادت به السيدة تشيتاكو، كممثلة لسلطاتها هنا، يوجد فقط ٣٢ الآن، وهو ما يشكل عددا من الصرب أقل بـ ٦٠٠ مرة. في عام ١٩٨١، كان هناك ٠٠٠ ١٧ صربي ومواطن من الجبل الأسود في بيتش. الآن، ووفقا لتعداد السيدة تشيتاكو، هناك ٣٣٢ منهم. في عام ١٩٨١، بلغ عدد الصرب ٨٩٨ ١ شخصا في دايكوفيتش. ويوجد الآن ١٧ فقط. وتقع بودوييفو مباشرة بجوار الحد الإداري مع صربيا، الذي يمر عبره الطريق السريع الشهير الذي يربط بين بريشتينا ونيس. كان يعيش هناك ٢٤٢ ٢ صربيا. ولا يعيش هناك الآن سوى ١٢ صربيا، وهو ما يشكل عددا أقل بـ ٢٠٠ مرة. وكانت بريزرن، وهي البلدة التي ولدت فيها، عاصمة لصربيا في القرن الرابع عشر. في عام ١٩٨١، كان عدد الصرب الذين يعيشون في تلك البلدة ٦٥١ ١١ شخصا. ووفقا لتعداد سكان عام ٢٠١١، كان هناك ٢٣١ فقط. والآن، لا يوجد سوى ٢٧ وليس ٠٠٠ ٢٧، أي ما يقل بـ ٤٠٠ مرة. لا يمكن إنكار تلك الحقائق.

يتعين محاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم ضد الألبان، لكن رجاء، لا ينبغي أن يقال إنهم الضحايا الرئيسيين للتطهير العرقي. لقد كان الضحايا الرئيسيون لتلك الفظائع، هم الصرب، بالنظر إلى الإحصاءات التي أشرت إليها للتو. أين يوجد هؤلاء الصرب الآن؟ هل لأنهم طردوا من كوسوفو وميتوهيا إلى المنفى، يفترض أن ننساهم؟ وهل ينبغي ألا يشير إليهم المجلس مرة أخرى أبدا؟ بالنسبة للمجلس، هل يبدأ تاريخ كوسوفو وميتوهيا، في يوم إعلان استقلالها؟ لهذا السبب، أطلب رجاء من المجلس عند معالجته لهذه المسألة، أن يضع في الاعتبار جميع الوقائع المعروضة.

وأود أن أشكر مجلس الأمن. إن صربيا لا تعارض الحوار مع بريشتينا. بل إنها تعارض الإجراءات الانفرادية. وحتى الآن، سيشير ممثلو بريشتينا إلى ضرورة غلق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وسوف يوزع عندئذ بيانهم هنا، كبيان أدلى به ممثل جمهورية كوسوفو. هل اعترفت الأمم المتحدة بكوسوفو؟ مع ذلك، وعلى الرغم من كل ما ذكرته، نود الانخراط في الحوار. وسيقولون مع ذلك، بأنه لا يوجد أي شيء للمناقشة. وإذا كانت هذه المسألة قد حلت، فلماذا يحضرون جلسات مجلس الأمن؟

وأود أيضا أن أصدر تحذيرا إلى جميع البلدان التي تدعو إلى الاعتراف بكوسوفو، ونطلب منها أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه مسألة تتعلق بسلامتنا الإقليمية وبسيادتنا. ينبغي لها أن تشعر بالامتنان لأنه لم يتم المساس بسيادتها وسلامتها الإقليمية. إن هذين الموضوعين خطيرين للغاية ولا يجوز مناقشتهما بصورة نمطية. نحن نود التوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو وميتوهيا، لكن لن يتم التوصل إليه إلا من خلال احترام المصالح المشروعة للألبان والصرب على حد سواء.

إذا جاء شخص هنا ليعلن أنه، من الآن فصاعدا، ستكون تلك دولة جديدة، بدون موافقة البلد الذي جرى الانفصال عن إقليمه، فإن ذلك سيعد انتهاكا للقانون الدولي وانتهاكا لسلطة

الدولة. من الواضح تماما أن الظروف قد تغيرت ولكن إيجاد حل مقبول للطرفين يجب أن يأخذ في الاعتبار حقوق ومصالح الطرفين.

وفيما يتعلق بكوسوفو، فلا علاقة لذلك بحق الشعوب في تقرير المصير. والسيدة تشيتاكو ليست من كوسوفو؛ إنما هي ألبانية. كشعب، لا وجود لكوسوفيين. إن الحق في تقرير المصير هو حق يمنح للأشخاص عديمي الجنسية. ولشعبها، الشعب الألباني، دولته الخاصة به. تتعلق هذه المسألة بإحدى الأقليات الوطنية التي تعيش في منطقة صربيا ويوغوسلافيا، التي أعلنت من جانب واحد دولة جديدة. نحن نود مناقشة جميع الحقائق، لكن لا يمكننا أن نقبل بأن ليس لديهم ما يناقشوه معنا. إذا لم يكن هناك أي شيء لمناقشته معنا، يرجى عدم توجيه أي تعليقات إلى صربيا. ويمكن بعد ذلك تشكيل حكومة كوسوفية. لا أحد يمنع ذلك. كما هو واضح، فإن الصرب في كوسوفو وميتوهيا، يقومون بدور بناء.

وأود أن أشكر المجلس على الإصغاء إلى بياني. لقد أردت الإشارة إلى ذلك مسبقا، لأنني أعرف بالضبط ما ستشير إليه السيدة تشيتاكو في إحاطتها، لأن ذلك هو كل ما تشير إليه: كارثة إنسانية وإبادة جماعية وتطهير عرقي. لقد أشرت للتو إلى نتائج السياسة التي تم انتهاجها منذ عقود طويلة تجاه الشعب الصربي. الرجاء أخذ ذلك بعين الاعتبار، لأن الصرب لم يأتوا إلى كوسوفو كممثلين لسلطة استعمارية. إنهم يعيشون في ذلك الإقليم منذ قرون.

هذه الحالة يمكن أن تحدث في أي دولة من الدول الأعضاء الممثلة هنا، لذلك لا تسارعوا في دعوة الآخرين إلى الاعتراف بكوسوفو. تلك إهانة لصربيا. صربيا بلد صغير، وبالتالي فهي قطعا لا تهدد أو تفرض شيئا. لكن يرجى احترامنا، لأن صربيا كجزء من يوغوسلافيا، قامت جنب إلى جنب مع باقي الدول الأعضاء، المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي، بتأسيس الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، على خلاف الآخرين الذين حاربوا إلى جانب الطرف الذي تم خوض الحربين العالميتين الأولى والثانية ضده. نحن لا نزال ملتزمين بمبدأي السلامة الإقليمية والسيادة. إنني لا أشير إلى القوة والعنف بل إلى الوسائل السلمية لحل المشاكل. أعتقد أن لدينا العديد من المصالح المشتركة ونحن على الطريق الصحيح لحل المشاكل، في حال وجود احترام متبادل من كلا الجانبين.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أكون هنا في المجلس مرة كل ثلاثة أشهر، ولكن أود أن أذكر الجميع بسبب وجودنا هنا. ففي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ اتخذ المجلس القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بهدف إيجاد حل للحالة الإنسانية الخطيرة في كوسوفو والسماح بعودة جميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمان وحرية في أعقاب حرب مروعة ووقت شهد أعمال التطهير العرقي.

وإذا ألقينا نظرة أخرى على القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) فسنلحظ التباسا ما دام القرار يتحدث عن بلد لم يعد موجودا – وهو يوغوسلافيا السابقة. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد أُنشئت لتظل هناك لفترة ١٢ شهرا بداية. ومع ذلك، فهي لم تواصل القيام بمهامها لمدة تزيد على ١٢ شهرا فحسب، بل ما نزال نحن هنا بعد مضي ١٨ عاما بسبب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – الذي لا يتضمن نصا يقضي بأن يقدم الأمين العام تقريرا عن هذه البعثة كل ثلاثة أشهر.

عليه، فلنكن واقعيين ونضع حدا لهذه البعثة لأن الوقت قد تغير كثيرا منذ عام ١٩٩٩. وقد أصبحت كوسوفو اليوم دولة حرة مستقلة وذات سيادة. وليست هناك حاجة على الإطلاق لوجود هذه البعثة لأنه لم يعد لها دور أو مهمة تؤديها باستثناء بعض المبادرات الذاتية المصطنعة المقدمة لتبرير وجودها. فمن حيث الميزانيات وحدها، أُنفق ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٩ للحفاظ على بعثة انتهت مدة ولايتها منذ

عدة سنوات. ولنفكر أيضا في ملايين اللاجئين المنتشرين في جميع أنحاء العالم حاليا – والبالغ عددهم ٦٥ مليون لاجئ – وهو أكبر عدد منذ الحرب العالمية الثانية. وإنني على يقين من أن بالإمكان أن تُستخدم الموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة هذه بطريقة أفضل بكثير. ومن العار أن تستخدم أموال دافعي الضرائب على مشاريع مكررة وغير مدروسة. وبدلا من أن تقلص البعثة ميزانيتها وتعيد الأموال المخصصة لها فهي تواصل تمويل وإنشاء ألواح شمسية دائمة لمبنى مستأجر لها في كوسوفو. ويجب على الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات بشأن مسألة غُض الطرف عنها مرات عديدة في هذه القاعة – تخفيض البعثة على كل المستويات ثم إنهاؤها.

وعلاوة على ذلك، في وقت يواجه فيه العالم تحديات وأزمات خطيرة في جميع القارات، ما زلنا نأتي إلى نيويورك ونضيع الوقت الثمين لمجلس الأمن لمجرد إصرار جارتنا الشمالية على استمرار المهزلة. وفي الشهر الماضي اجتمع قادة منطقة البلقان الغربية في ترييستي لمناقشة التعاون الاقتصادي بين بلدينا. واليوم، أصبحت كوسوفو عضوا كاملا وعلى قدم المساواة في منتديات واجتماعات عملية برلين. وعندما نجتمع في برلين وفيينا أو باريس تجلس صربيا وكوسوفو على نفس الطاولة بوصفهما دولتين متساويتين، ولا يضير صربيا أن ترى علمي بلدينا وقد وضعا جنبا إلى جنب بعضهما.

وبالتالي فإن السؤال هو لماذا تصر صربيا على عدم المساواة معها هنا في هذا المحفل. ولماذا التغاضي عن هذه الازدواجية التي يُساء استخدمها بوضوح لرسم صورة غير مطابقة للواقع؟ بل دعونا نحاول تخمين ما سيحدث غدا إن لم تُعقد هذه الجلسة اليوم، والإجابة هي لا شيء. وأنا أعلم ذلك، وهو ما يعلمه زملائي من بلغراد أيضا، ونعلمه نحن جميعا. ومن وجهة نظرنا، فإنه ليس مما لا طائل منه فحسب، بل إن من عدم المسؤولية أيضا أن نشغل المجلس بمناقشات عقيمة في وقت تزداد فيه الحاجة إلى توجيه اهتمامه للتصدي للتحديات والمشاكل الحقيقية التي ينبغي أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور هام حقا.

وفي الوقت نفسه عُقدت كوسوفو في ١١ حزيران/يونيه انتخابات ديمقراطية للمرة الثالثة منذ استقلالها. وهي الانتخابات الأكثر نجاحا وسلمية وتنافسية التي عقدناها حتى الآن. وكان الإقبال عليها مرتفعا بوجه خاص في أوساط الطائفة الصربية. ولاحظ المراقبون الدوليون أن الانتخابات البرلمانية في كوسوفو قد استوفت أعلى المعايير الدولية، باستثناء شمال كوسوفو، حيث واجه القادة الصرب المحليين ضغوطا وتهديدات من جانب الدولة الصربية نفسها في كثير من الأحيان.

ومثلما هو الحال في جميع الديمقراطيات عقب الانتخابات، فإننا نعكف الآن على تشكيل حكومة جديدة. وإذ نتكلم الآن، تنعقد الدورة التأسيسية البرلمانية للتوصل إلى النصاب القانوني اللازم لانتخاب هيئاتها المختلفة، ثم لاحقا انتخاب الحكومة نفسها. وعلى الرغم من الاختلافات والخلافات الواضحة فيما بينها، فإن لجميع الأحزاب السياسية في كوسوفو هدفا مشتركا واحدا هو التكامل الأوروبي – الأطلسي. وفيما يتعلق بتلك المسألة، فإننا نطمئن المجلس عليها. وفي حين تمت تسوية طريقنا إلى نيل عضوية الاتحاد الأوروبي مع بدء نفاذ اتفاقنا لتحقيق الاستقرار والانتساب، فإننا نولي اهتماما كبيرا الآن أكثر من ذي قبل لبدء عملية شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام.

وفي ذلك الصدد، ما برحت مؤسسات كوسوفو تعمل جاهدة، إلى جانب شركائنا، لاختتام عملية تحويل قواتنا الأمنية إلى قوات مسلحة. فما فتئنا منذ فترة طويلة جدا مجرد مستهلكين لخدمات الأمن، ولكننا نرى الآن أنه لم يحن الوقت للوفاء بواجبنا السيادي عن طريق إنشاء قواتنا المسلحة فحسب، بل حان الوقت أيضا لأن نسهم في البنى التحتية للأمن الإقليمي والدولي. فالتحديات التي نواجهها اليوم لا تعرف الحدود، وهي

تقتضي منا جميعا أن نعمل معا جنبا إلى جنب. ولا يمكن أن تقف كوسوفو موقف المراقب للأحداث فحسب، بل نود الإسهام والمشاركة النشطة. ونعرب عن امتنانا العميق للبيان الذي أدلى به نائب رئيس الولايات المتحدة، بينس، قبل أسبوعين في بودغوريكا في مؤتمر قمة ميثاق البحر الأدرياتي، الذي أعرب فيه بوضوح عن تأييد الولايات المتحدة لنيل كوسوفو العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وسنفعل من جانبنا كل ما في وسعنا لإقناع مواطنينا الصرب بأن جيش كوسوفو سيكون جيشهم أيضا، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى الخوف مطلقا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأننا قد بدأنا جني ثمار جهودنا بالفعل. ففي ٧ تموز/يوليه، نظمت القوات الأمنية في كوسوفو حفل تخريج لـ ٦١ جنديا جديدا – ٥٨ منهم من صرب كوسوفو وثلاثة منهم من الجبل الأسود. وهم اليوم يؤدون مهامهم ضمن أفراد قوات الأمن ويعملون في جميع الوحدات. وإذ نتحدث إلى مواطنينا الصرب بهدف الاستجابة لشواغلهم، فإننا لن نسمح لأيٍ من كان بأن تكون له سلطة النقض على تلك العملية.

وقد تعيّن علينا خلال الأشهر القليلة الماضية التصدي لسلوكيات عدوانية وغير بناءة من جانب جارتنا في الشمال.

وبدلا من تطبيع العلاقات، تضع صربيا عراقيل لا داعي لها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية. تشمل تلك العراقيل انتهاك تنفيذ اتفاقات بروكسل الأخرى، بعضها جرى عرقلته تماما – مثل تلك المتعلقة بالطاقة والعدالة والاعتراف بالشهادات. وبعضها جرى تعطيله في مراحل مختلفة من التنفيذ، مثل الاتفاق المتعلق السجلات العقارية، والحماية المدنية للتفكيك، وإعادة تنشيط جسر ميتروفيتشا، وتنشيط الشارع الرئيسي في شمال ميتروفيتشا والتفكيك الكامل للهياكل الموازية التابعة لصربيا في كوسوفو. ولا يزال التخريب مستمرا، وما يثير القلق البالغ هو ازدواجية صربيا في ادعاء تنفيذ الاتفاقات وفي الوقت نفسه الاستمرار في دعم هياكلها الموازية في كوسوفو، بما في ذلك البلديات غير القانونية في الشمال وفي أجزاء أخرى من كوسوفو. وأود أن أطمئن المجلس أن كوسوفو، من جانبها، سوف تنفذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل، تمشيا مع التوصيات الصادرة عن المحكمة الدستورية في كوسوفو، وسنقوم بإنشاء رابطة البلديات الصربية.

إننا نتكلم دوما عن التطبيع، لكن التطبيع لا يمكن أن يكون أحادي الجانب. لا يمكن تحقيق التطبيع والمصالحة على حساب الحقيقة والعدالة. وكان من بين آخر الإجراءات المشينة لصربيا، منع رئيسة كوسوفو السابقة عاطفة يحيى آغا من دخول صربيا للمشاركة في حدث نظم في بلغراد كان يهدف إلى تعزيز الحوار بين البلدين. كانت السيدة يحيى آغا تعتزم الحضور للترويج لكتاب يحتوي شهادات النساء اللائي تعرضن للتعذيب والاغتصاب أثناء حرب كوسوفو ١٩٩٨-١٩٩٩.

إن الاعتراف بالحقيقة بشأن جرائم الحرب في كوسوفو هو السبيل الوحيد لكي يمضي المجتمعان قدما. لم تتمكن الرئيسة السابقة يحيى آغا من قراءة كلمتها في بلغراد، لذلك أود أن أقرأ جزءا منها هنا.

”القصص الواردة في الكتاب ليست مجرد قصص عن التعذيب وسوء المعاملة. إنها قصص عن أقسى أشكال التعذيب. إنها قصص عن استخدام الاغتصاب كأداة من أدوات الحرب. إنها قصص عن حقائق جرت محاولة لإخفائها وطمرها ودفنها. على مر السنين، قابلت مئات الناجين من العنف الجنسي أثناء الحرب، في أنحاء مختلفة من بلدي. بتأن وصبر، استمعت إلى حكاياتهم؛ بكيت مع من كان بحاجة أن أبكي معهم، وبقيت قوية من أجل من كان بحاجة لأن أكون قوية. لقد سمعت قصة امرأة من منطقة درينيتسا تعرضت بشكل متواصل للاغتصاب الجماعي على يد القوات شبه العسكرية

الصربية طوال أكثر من ستة أشهر. لقد تحدثت مع امرأة في داكوفيتشا جرى تشويه جسدها بينما يجري اغتصابها. ومؤخرا، التقيت مع طفل ولد لضحية اغتصبت أثناء الحرب ماتت دون أن تحصل على العدالة التي كانت تتمناها طوال سنوات عديدة.

”يحدوني وطيد الأمل في أن تقرأوا هذا الكتاب، وأن تتشاطروه مع أصدقائكم ومع أسرتكم، طالبوا حكومتكم بمعاقبة الجناة والمصالحة مع جيرانكم. لن ندع أحدا يحتجزنا رهينة للماضي. لن يجد ضحايا هذه الجرائم سلام النفس أبدا ما لم يتم تقديم الجناة إلى العدالة. هذا شرط مسبق لتحقيق السلام الدائم وعلاقات حسن الجوار ومستقبل مستقر للأجيال المقبلة. إن مستقبل بلدينا يكمن في أيدينا. ليكن مستقبل مصالحة وسلام.“

لا يمكن لأية محاكمات وأي ادعاءات وأي تلميحات وبالتأكيد أي بيانات أن تغير التاريخ. دارت الحرب في كوسوفو على مرأى من العالم، وعلى مرأى هذه القاعة. ولهذا السبب قرر العالم اتخاذ إجراءات. وأي محاولة لإعادة كتابة التاريخ سوف تفشل. جيش تحرير كوسوفو ليس منظمة إرهابية. إنه أنجح حركة تحرير في التاريخ الحديث. لم يسافر سامي لوشتاكو وراموش هاراديناي إلى بلغراد للقتال. إنهما قاتلا في وطنهما، في بلدهما، بهدف حماية المدنيين وتحرير أمة. وحتى بينما نؤجج تلكالنوعية من الخطاب الزائف، من الصعب تصور كيف يمكن للمرء أن يكون صادقا بشأن الماضي.

صربيا بحاجة للتعامل مع الماضي، ليس بسبب كوسوفو وحدها، إذ أن لكوسوفو مسارها – فنحن أحرار، نحن مستقلون ولن يتغير ذلك أبدا – لكن من أجل أطفالها ومستقبلهم. حرمان مواطني كوسوفو من حقهم في الوجود كدولة لأنني ألباني مفهوم سمعته من قبل. لقد جرت في الواقع عملية كاملة لترحيلنا من كوسوفو لأننا ألبان. هل يعني ذلك أن على الذهاب لأعيش في ألبانيا؟

كوسوفو دولة ملك لجميع مواطنيها – الألبان والصرب وأبناء الجبل الأسود والغجر والأتراك والبوسنيين. إنها ملك لنا جميعا ولن يقول لي أحد أبدا مرة أخرى بأنني لا أستحق العيش هنا لأنني ألباني. لقد عشنا هنا منذ قرون. أنا واثق أن المجلس ليس هنا لسماع درس في التاريخ، إلا أن أدعو الأعضاء إلى البحث عن كتاب بشأن هذا الموضوع إذا قاموا بالزيارة أثناء العطلات الصيفية. هناك العديد من هذه الكتب، كتبها المهنيون والأكاديميون، تروي قصة الألبان في منطقة البلقان.

في الأيام القليلة الماضية، بدأ نقاش جديد في صربيا – نقاش بدأه الرئيس الصربي، يدعو إلى صفقة تاريخية بين صربيا وكوسوفو، تدعو إلى حل توفيقي. أود أن أقول، إن استقلال كوسوفو، على النحو المعلن في عام ٢٠٠٨، حل توفيقي. كان اقتراح الرئيس أهتيساري حل توفيقي صعب ومؤلم. الآن، وبشكل مفاجئ، أصبح موقفنا هو الحل التوفيقي؟

إن ذلك لن يتحقق. فالأفكار المتجددة المتعلقة بالحلول على أساس الانتماءات العرقية تشكل خطرا على المنطقة برمتها. وإذا رفضنا التعدد الثقافي والتنوع العرقي داخل دولنا، وداخل حدودنا، فكيف يمكننا التخطيط للعيش والتعايش في الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن العيش في عالم متكامل ومترابط؟

واسمحوا لي القول بصوت عال وواضح – إن كوسوفو واستقلالها ليسا مشروعا مؤقتا. إن كوسوفو موجودة هنا كي تبقى إلى الأبد. والتطبيع والمصالحة لا يمكن تحقيقهما عن طريق التقسيم والإخضاع. وهذه المناقشة لا تنصف كوسوفو بوضعها الحالي اليوم. ولا يفوتني القول إن كوسوفو برزت كمكان حيث يمكن للشباب أن يتفوقوا في كثير من الميادين بشكل يومي. ففي الشهر الماضي تحديدا، أقدم ستة شبان من كوسوفو – ثلاث فتيات وثلاثة فتيان تابعين لمركز بونيفيت الاجتماعي – على

إنشاء أول سيارة كهربائية أوروبية في جاكوفا من صنع شبان في سن المراهقة. وهذا المثال الرائع الدال على البراعة لا يجعلنا فخورين بشبابنا فحسب، ولكن بهؤلاء المراهقين أنفسهم، الذين، من خلال ابتكاراتهم، يعلموننا جميعا، ويساعدوننا على إدراك محيطنا وبيئتنا.

أمّا دوكوفيست، وهو أكبر حدث ثقافي في كوسوفو، فقد جرى الأسبوع الماضي في مدينة بريزرين الجميلة. وعلى الرغم من أن كوسوفو – بسبب الظروف – لم يكن لديها طوال سنوات عديدة مدرسة لتعليم صناعة الأفلام، فقد تمكنت من إقامة واستضافة أحد أبرز المهرجانات الدولية العشرة المعنية بالأفلام الوثائقية والسينمائية في العالم. وفي كل عام، يزداد حدث دوكوفيست الثقافي حجما، وهو يجمع الناس معا كي يعملوا ويتعاونوا ليس مع أفضل المنتجين والفنانين من المنطقة فحسب، بل ومن جميع أنحاء العالم، مما يضع كوسوفو في المكان الذي تنتمي إليه: أي على المسرح العالمي. وكما يوحي الشعار الذي تبنّاه حدث دوكوفيست الثقافي لهذا العام، فإن المستقبل بالنسبة إلى أبناء كوسوفو ليس ميتا. إنه مستقبل حيّ جدا، وهذا المستقبل حيّ بالنسبة إلى جميع مواطنيها: الألبان والصرب والبقية. والمؤسف أن هذه القاعة يساء استخدامها من أجل الترويج للكراهية في صفوف الجماهير المحلية.

صحيح أن بعض الصرب غادروا كوسوفو عقب الحرب. وبالطريقة نفسها، غادر الصرب كرواتيا والبوسنة والهرسك ذاتها. ولكن الإتيان على ذكر أعداد هنا لا تمت إلى الحقيقة بصلة أمر غير صحيح. والسبب الوحيد وراء عدم مشاركة الصرب بأعداد كبيرة في التعداد السكاني هو لأن الحكومة الصربية دعتهم إلى عدم المشاركة فيه. كانت هناك حملة واسعة النطاق من جانب حكومة بلغراد، حيث دعت الصرب إلى عدم المشاركة في التعداد السكاني. لدينا البيانات المتعلقة بهذا التعداد، ولكننا نوافق على أنها بحاجة إلى تنقيح. ولدينا أيضا البيانات المتعلقة بالانتخابات. فمَن يصوّت بالنيابة عن الصرب في كوسوفو؟ إن الأرقام لا تتطابق. في الانتخابات الأخيرة وحدها، أقدم حوالى ٧٠ ٠٠٠ صربي على التصويت داخل كوسوفو، وجرى ذلك في الشمال فحسب. لذلك، رجاءً فلنكن واقعيين. تعالوا وزوروا كوسوفو، إذ سترون أن هذه المناقشة هنا لا تنصفها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة شولغين – نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة اليوم. وأود كذلك أن أشكر النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد داتشيتش، والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما للمجلس.

لقد تمّ إحراز تقدم واضح ولا يمكن إنكاره في كوسوفو منذ نهاية الصراع قبل عقدين تقريبا من الآن. إلاّ أن بناء مجتمعات سلمية ومزدهرة يتطلب يقظة متواصلة والتزاما ثابتا من قبل جميع الزعماء السياسيين، وكذلك من المجتمع الدولي الذي يقف إلى جانبهم. ونحن نرحب بأن الانتخابات المبكرة التي جرت في حزيران/يونيه كانت تنافسية وسلمية حقاً في معظم أنحاء كوسوفو، على الرغم من أننا نأسف للحوادث التي وقعت في بعض البلديات ذات الأغلبية الصربية. ونتطلع الآن إلى إتمام الدورة التأسيسية للجمعية وتشكيل الحكومة. ويتعين على الحكومة الجديدة أن تسارع إلى البدء بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لصالح الشعب الذي يعيش في كوسوفو.

وتتطلع السويد إلى مواصلة تعاونها الإنمائي الثنائي مع كوسوفو، فضلا عن دعمها السياسي للتقدم الذي تحرزه كوسوفو في مجالات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للرجال والنساء معاً.

إن شعبَي صربيا وكوسوفو يتطلعان نحو مستقبل معاً ضمن الاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لذلك، فإن تطبيع العلاقات بينهما أمر رئيسي. وتحقيق التعاون الاقليمي وإقامة علاقات تتصف بحسن الجوار هما أمران هامان لإرساء الاستقرار والسلام والازدهار في غرب البلقان. ويتعين على بريشتينا وبلغراد استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي وإعادة تنشيطه. ويجب على كلا الطرفين تنفيذ الأجزاء المتعلقة بكل منهما في الاتفاق، ولا سيما بشأن تفكيك الهياكل الموازية في المناطق ذات الأغلبية الصربية، وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ومن الضروري لمسألة المركز ألاّ تعوق كوسوفو في مسيرتها الأوروبية، أو تحول دون انضمامها إلى المنظمات الدولية.

ومشاركة المرأة في إطار عملية التطبيع أمر أساسي لتعزيز السلام والاستقرار المستدامين والشاملين للجميع. ونحن نلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2017/640) يذكر بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع مكتب الادعاء المتخصص، قاما بتنظيم اجتماع للخبراء بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وترحب السويد بأن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام الإبلاغ عن هذه الأمور، فضلا عن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

ولقد ساهمت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إسهامات قيّمة في التوصل إلى ما توصلنا إليه اليوم. غير أن التحديات الراهنة يجب التصدي لها في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وفي الختام، نكرر الكلام عن الاهتمام بتلقي رأي السيد تانين حول إمكانية مواصلة تقليص هيكل البعثة وحجمها ومهامها، فضلا عن إمكانية تعديل فترة الإبلاغ وتقديم الإحاطة الاعلامية من ثلاثة إلى ستة أشهر.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو، السيد زاهر تانين، على إحاطته الاعلامية.

أشكر وزير خارجية صربيا، السيد إيفيتسا داتشيتش، على بيانه، وقد أحطت علما بالبيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

كما قلنا في مناسبات سابقة، فإن أوروغواي تحض على الاحترام الصارم لمبدأ السلامة الإقليمية والامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه الأساس القانوني لحسم الحالة في كوسوفو.

استهل كلمتي بالاعتراف بأهمية الاجتماع الرسمي الرفيع المستوى الذي انعقد في ٣ تموز/يوليه الذي عقدته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، والتزام كلا الزعيمين، الذي يشكل الخطوة الأولى نحو إعادة إطلاق عملية الحوار بين بريشتينا وبلغراد عقب التوقف الذي فرضه إجراء الانتخابات في صربيا وكوسوفو. ونحث قادة كوسوفو على العمل بصورة بناءة والمضي قدما في تعيين سلطاتهما. ونبرز أيضا أهمية عملية تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد والامتثال للالتزامات التي تم التعهد بها بالفعل على الصعيد الدولي.

فيما يتعلق بالتوترات والحوادث التي وقعت في وقت مبكر من الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام (S/2017/640)، نؤكد مرة أخرى رفض لغة الاقتتال، والتحريض على الكراهية وزعزعة الاستقرار والمشاعر التي تنم عن التعصب الوطني الشديد. وفيما يتعلق بأمر آخر، نلاحظ باهتمام الحوار الداخلي الذي أطلقه الرئيس أليكساندر فوتشيتش بشأن كوسوفو. إن عمل القادة الإقليميين بحثا عن اتفاقات مفيدة يمكن أن يساعد الطائفتين.

ترى أوروغواي أن من المهم جدا المضي قدما نحو المصالحة، واحترام الأقليات، على النحو الواجب ودمجها في المجتمع. وفي

ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء الحد من حرية حركة المواطنين من صرب الكوسوفو بسبب عدم الاعتراف بجوازات السفر التي تصدرها مديرية التنسيق في وزارة الداخلية الصربية والصعوبات التي يواجهونها في الحصول على الوثائق في كوسوفو.

علاوة على ذلك، نرحب بإنشاء مركز معلومات عن المفقودين في بريشتينا، وهي مبادرة تعود بالنفع على الألبان والصرب على حد سواء، ونثني على الحدث الذي عقد برعاية بعثة الأمم المتحدة والمفوضية السامية للتوعية بهذه المسألة الملحة. ونحث على التعاون في عملية عودة الأشخاص المشردين داخليا، ومواصلة سياسات المصالحة واحترام التراث الثقافي والديني، لا سيما المواقع المقدسة.

إن بعثة الأمم المتحدة تؤدي عملا هاما في مجال النهوض بالسلامة والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ونثني على الجهود التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، تحقيقا لهذه الغاية، وتضمنت تلك الجهود، في جملة أمور، العمل مع بعثة الأمم المتحدة لبعض الوقت. ونبرز العمل الذي يضطلع به مع الشباب، امتثالا للقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، وتشكيل أول جمعية للشباب في كوسوفو التي تعزز المصالحة ورؤية المستقبل، وكذلك عامة المشاريع المنفذة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، من بين كيانات أخرى. ونقدر أيضا العمل الذي تضطلع به مختلف المنظمات عاملة في الميدان، من أجل إحراز تقدم في كوسوفو وتطبيع العلاقات بين الطوائف في المنطقة.

أخيرا، نقدر البيانات التي أدلى بها الأمين العام للإعراب عن الحزن العميق في الأمم المتحدة بسبب معاناة السكان في مخيمات المشردين داخليا والذين سقطوا ضحية التسمم بالرصاص، ونرحب بإنشاء صندوق استئماني لتنفيذ مشاريع المساعدة المجتمعية، لا سيما في شمال وجنوب ميتروفيتشا وليبوسافيتش/ليبوسافيك، الأمر الذي سيعود بالفائدة على طوائف الروما والأشكاليا والمصريين.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تانين على ما قدمه اليوم من معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أريد أيضا أن أنوه بمشاركة الوزير داتشيتش والسفيرة تشيتاكو هنا اليوم.

نهنئ كوسوفو على إجراء الانتخابات الديمقراطية الناجحة في حزيران/يونيه، حيث يؤكد المراقبون الدوليون بأنها كانت انتخابات حرة ونزيهة وسلمية مع حدوث مخالفات منعزلة تتصل بمشاركة الناخبين. وهذا دليل واضح على نضج الديمقراطية في كوسوفو. وتجدر الإشارة إلى الإقبال الكبير على الانتخابات في البلديات التي توجد فيها أغلبية من صرب كوسوفو، مع إبراز التقدم المحرز في إدماج صرب الكوسوفو في العملية الديمقراطية في كوسوفو.

تقدر الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة طوال عقدين من الزمن لمساعدة كوسوفو على بناء المؤسسات الديمقراطية المتعددة الأعراق التي تدعم سيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. ونقدر أيضا الدور الحيوي للاتحاد الأوروبي بوصفه ميسرا لحوار بروكسل. ونهيب بالقادة في بلغراد وبريشتينا العمل على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط المحادثات، والتنفيذ الكامل لاتفاقات الحوار وتطبيع العلاقات. في أعقاب الانتخابات، يجب على قادة كوسوفو الآن التعاون في تشكيل حكومة من دون تأخير.

إن الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع الممثلين المنتخبين حديثا في كوسوفو بشأن جدول أعمالنا المشترك، بما في ذلك

دفع كوسوفو قدما نحو الاندماج الأوروبي – الأطلسي من خلال تطبيع العلاقات مع صربيا عن طريق عملية الحوار التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وتسوية الحدود مع الجبل الأسود في كوسوفو لإطلاق السفر من دون تأشيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وإجراء الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وتعزيز النمو الاقتصادي، والنهوض بمجتمع متعدد الأعراق يسوده السلام والاستقرار في كوسوفو. وبما أننا شركاء مع حكومة كوسوفو، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية المعنية في هذا الجهد. يسرنا أن مواطني كوسوفو في كلا القطاعين العام والخاص قد برهنوا على قدرتهم على العمل مع الشركاء في المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المتبقية.

إن بعثة الأمم المتحدة تمثل إحدى قصص نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، إلا أن وجود البعثة استمر أكثر من الوقت المحدد له، كما قلنا من قبل في هذه القاعة. وبالنظر إلى التقدم المحرز والمتسق والنضج المطرد في كوسوفو على مر السنين، تكرر الولايات المتحدة الأمريكية حضها لمجلس الأمن على تقليص البعثة ومن ثم إنهائها. لقد تأخرنا كثيرا في اتخاذ هذه الخطوة. وكخطوة أولى، ينبغي توسيع نطاق الفترة المشمولة بالتقرير لتكون عن كل ستة أشهر أو أطول من ذلك. كما نوصي الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل تقييما للتخفيضات في الميزانية والموظفين إذ يمكن أن يتم ذلك مع التركيز على الحد من التكرار في العمل إن وجد، لأن حكومة كوسوفو أظهرت منذ فترة طويلة كفاءتها وقدرتها على الحكم.

تماشيا مع مسؤوليتنا عن كفالة استجابة جميع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة، للحالة في الميدان، يجب على المجلس أن ينظر إلى التقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو وإلى تنميتها وأن يعترف بذلك. من الصعب تبرير الاستمرار في دعم البعثة بينما نرى المزيد من الاحتياجات العاجلة والملحة لدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أجزاء أخرى من العالم. هذا واضح جدا. لقد حققنا أهدافنا في كوسوفو، وآن الأوان لإنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أخيرا، نؤكد مجددا دعمنا لجهود كوسوفو التي ترمي إلى جعلها ديمقراطية مزدهرة وسلمية ومتعددة الأعراق، وما زلنا نؤيد بقوة الاعتراف الدولي الكامل لعضوية كوسوفو الكاملة في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف بعد بكوسوفو على الانضمام إلى الأعضاء الذين تجاوز عددهم ١٠٠ عضو والذين اعترفوا بالفعل بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السفير ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن آخر التطورات في كوسوفو.

من الواضح أن السفير تانين، الزميل القديم، يواجه تحديا كبيرا؛ إلا أنه لا بد لي أن أقول إنه واجب جدير يلزم الاضطلاع به.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، في جلسة اليوم. وأنا أشكره وأشكر السفيرة فلورا تشيتاكو على بيانيهما الواضح أنهما كانا مفعمين بالكثير من العواطف والمشاعر. ونحن نحترم كليهما. إن المسائل ليست بسيطة، وبالتالي، نرى أن هناك حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة.

ما فتئ موقفنا بشأن هذه المسائل ثابتا وواضحا. ونعرب مجددا عن تأييدنا لحل سلمي وودي لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا وفقا لاتفاق بروكسل. ونرحب أيضا بالجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاجتماع غير الرسمي

الذي عقد بين قيادة الجانبين في بروكسل تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، والتزامهما بالعمل على بدء مرحلة جديدة من الحوار.

ومع ذلك، فإننا نفهم من تقرير الأمين العام (S/2017/640) أنه لم يُحرز سوى تقدم محدود في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. إن عدم إحراز تقدم بشأن بعض الأحكام الرئيسية للاتفاقات التي يسرها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، في جملة أمور، إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، لا يزال مصدرا للقلق البالغ. ولهذا السبب نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لكلا الطرفين من أجل استئناف الحوار وإعطاء زخم جديد لهذه العملية. ويحدونا الأمل في أن تعمل القيادة الجديدة في كل من بلغراد وبريشتينا على ذلك بروح إيجابية وبناءة بغية معالجة الخلافات والمسائل المعلقة بالوسائل السلمية.

يتطلب ذلك امتناع كلا الجانبين عن الأعمال والبيانات التي قد تسبب عداء عرقيا، وبدلا من ذلك بذل الجهود لتهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى الحوار. لقد كان الممثل الخاص تانين محقا عندما قال إن المصالحة السياسية يجب أن تكون مصحوبة بمصالحة اجتماعية وبإعادة بناء الثقة والتعاون على جميع المستويات. يشكل هذا الأساس من أجل التعاون الحقيقي. إن احترام كل منهما لتراث الآخر هو بطبيعة الحال، أمر هام للغاية في هذا الصدد. والفشل في هذا المجال من شأنه أن يخلِّف عواقب وخيمة للغاية – وهذا الأمر ينطبق بقدر أكبر على الشواغل المتعلقة بالقضايا السكانية التي أعرب عنها بحماس نائب رئيس الوزراء. وفي رأينا، ينبغي أن يسترعي ذلك انتباهنا.

وتؤيد إثيوبيا تأييدا تاما العمل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم به من خلال تنفيذها لولايتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن مواصلة البعثة عملها مع السلطات البلدية ومع ممثلي المجتمعات المحلية لدعم الجهود الرامية إلى حماية حقوق مختلف الطوائف وتشجيع المصالحة والثقة بينها أمر جدير بالثناء. وجهودها الرامية إلى تعزيز المصالحة في كوسوفو من خلال زيادة مشاركة الشباب في دعم التعاون فيما بين الطوائف أمر مشجع أيضا، كما هو الحال بالنسبة للجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لتنفيذ التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، من خلال إشراك الشباب والنساء بصورة بناءة. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي وتعزيز المصالحة بين الطوائف وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. ونقر أيضا بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتعلقة بكوسوفو، ونثني على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وعلى قوة كوسوفو لإسهامهما القيم في كوسوفو في مجال سيادة القانون والأمن.

وفي الختام، أود القول بأن الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة سيتم ضمانهما في نهاية المطاف عندما يتوفر لدى الجانبين الإرادة السياسية والتصميم. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشجع كلا الطرفين على مواصلة الالتزام بالحوار والتفاوض بغية إيجاد حل مقبول للطرفين.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير تانين، على إحاطته الإعلامية. فضلا عن النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية صربيا، معالي السيد إيفيكا داتشيتش، والسفيرة فلورا تشيتاكو.

لقد جددت إيطاليا التزامها بالاستثمار في تحقيق الاستقرار في منطقة غرب البلقان. والتزامنا بدعم تلك البلدان على طول الطريق الذي اختارته نحو عضوية الاتحاد الأوروبي لا يزال ثابتا. وتشهد نتائج مؤتمر القمة الذي عقد في تريستا في ١٢ تموز/يوليه تحت الرئاسة الإيطالية لعملية برلين على الأولوية التي نوليها لإبقاء التركيز منصبا على المنظور الأوروبي، وتشجيع بلدان

منطقة غرب البلقان على مواصلة تنفيذ خططها للإصلاح من أجل تعزيز التعاون الإقليمي باعتباره خطوة حاسمة ومكملة صوب الاندماج الأوروبي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا يشكل عنصرا أساسيا من عناصر تلك الصورة ولبنة مهمة لتحقيق الاستقرار الدائم والازدهار في المنطقة برمتها. وفي ضوء تلك الخلفية، نرحب بالاجتماع الذي عقد بين الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي في ٣ تموز/يوليه تحت رعاية الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، التي تحظى بتأييدنا الكامل. كما نحيط علما بالحوار الداخلي الذي يجريه رئيس صربيا بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى تطوره. ونحث كلا من بلغراد وبريشتينا على بذل أقصى ما في وسعهما لتنشيط الحوار، بدءا بتنفيذ الاتفاقات التي أبرمت بالفعل. وأذكر على وجه الخصوص المسائل المتعلقة بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو الأمر الذي سنواصل متابعته عن كثب.

ونرحب بإجراء الانتخابات في كوسوفو في حزيران/يونيه، التي سارت بدون حوادث كبيرة، وبما يتماشى مع المعايير الدولية، وفقا لتقييم بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. ونحن نأسف للحوادث التي وقعت في بعض البلديات ذات الأغلبية الصربية أثناء الحملة الانتخابية. ويجب الآن تشكيل حكومة قوية على وجه السرعة من أجل تحقيق تقدم ملموس في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، واعتماد أولويات السياسة العامة الحيوية بالنسبة لكوسوفو، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية وسيادة القانون. إننا ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى أن تقوم بدورها من أجل تحقيق هذا الهدف، وإتمام الدورة التأسيسية للجمعية على وجه السرعة، وتعيين رئيس تنفيذي جديد، والإسهام في إنشاء دينامية بناءة بينها وبين المعارضة الجديدة.

وأود أن أشدد على أهمية تعزيز سيادة القانون والعدالة ومكافحة الفساد – وهو قطاع إيطاليا على استعداد لتقاسم خبرتها بشأنه. إن تحقيق القدرة التشغيلية للدائرة المتخصصة يمثل تطورا مرحّباً به. ومن المهم الآن أن تلقى التعاون الكامل من جميع الأطراف وتنجز مهمتها. وبالمثل، فإن حماية الفئات الضعيفة والأقليات واحترام حقوق الإنسان أمران حاسمان لتحقيق المصالحة من أجل منع تغذية نزعة التطرف. ونقدر مساعي السلطات للتقيد بهما ونشجعها على مضاعفة جهودها. وفي هذا الصدد، نرحب أيضا بمبادرة الأمين العام لمساعدة المجتمعات المحلية التي عانت من التسمم بالرصاص نتيجة نقلها إلى مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في شمال كوسوفو.

وبالإضافة إلى علاقات الصداقة والتضامن على الصعيد الثنائي التي تربط إيطاليا بالمنطقة، فإنها تواصل دعمها الثابت لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، اللتين نشيد بهما بقوة، فضلا عن كونها مساهما رئيسيا في قوة كوسوفو، التي انتقلت مؤخرا قيادتها إلى قائد إيطالي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أبرز أهمية كون الأمين العام قد وثق جميع الخطوات التي اتخذت في بريشتينا على مر السنين. وفي الوقت نفسه، نحن على دراية أيضا بالطريق إلى الأمام والجهود المطلوبة للتغلب على التحديات التي لا تزال مستمرة. ولذلك نعتقد أنه، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، وتمشيا مع الاستعراض الواسع لعمليات حفظ السلام، حان الوقت لإجراء تقييم لوجود الأمم المتحدة في كوسوفو بهدف التكيف وفقا لذلك مع الاحتياجات الحالية للبلد. ونتطلع إلى تقديم توصيات في ذلك الصدد. وفضلا عن ذلك، نحن منفتحون على تمديد الأمين العام للفترة المشمولة بالتقرير تمديدا يكون أكثر تكيفا مع تطور الحالة على أرض الواقع.

وفي الختام، أؤكد مجددا على التزامنا بمساعدة كوسوفو وبلدان منطقة البلقان الغربية في توطيد مؤسساتها، وتسريع تنميتها، وتكثيف التعاون الإقليمي، ومن ثم التقدم صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي هو العامل الرئيسي الحقيقي لتحقيق استقرارها على المدى الطويل. ومن هذا المنظور، من الأهمية بمكان الامتناع عن الخطاب المؤجج للمشاعر، الذي يعود إلى الماضي. وآن الأوان للتطلع إلى المستقبل وبنائه.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، يود الوفد السنغالي أن يشيد بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد ظاهر تانين، على وضوح تقديمه لتقرير الأمين العام (S/2017/640). ومرة أخرى نود أن نؤكد على على دعمنا الكامل له. كما نعرب عن الشكر للنائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد داتشيتش، والسفيرة تشيتاكو، اللذين استمعنا لبيانيهما من فورنا.

وتود السنغال أن تشيد بسلاسة إجراء الانتخابات التشريعية في ١١ حزيران/يونيه، التي جرت بدون وقوع حادث رئيسي أو مخالفات. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ جميع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين الذين جعلوا تحقيق ذلك النجاح ممكنا. وبالرغم من ذلك، وفي أعقاب تلك الانتخابات، لا يسعنا سوى أن نشعر بالأسف لانخفاض تمثيل النساء، على نحو ما ورد في التقرير الذي عرض علينا للتو. ونأمل أيضا أن تعالج على وجه السرعة الصعوبات الحالية المتعلقة بتشكيل حكومة أغلبية جديدة.

ويشكل التقدم المحدود المحرز فيما يتعلق بالحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي قام بتيسيره الاتحاد الأوروبي مصدر قلق لوفد بلدي. ولذلك نناشد الطرفين مضاعفة جهودهما بناء على ذلك ونرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، ولا سيما الاجتماع الرفيع المستوى المعقودة في ٣ تموز/يوليه في بروكسل، الذي نظمته السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن هناك مسألة هامة أخرى تستحق اهتمامنا الكامل. وفي ذلك الصدد، أود أن أتناول مسألة الأشخاص المفقودين، التي يجب أن تكون إحدى الأولويات العاجلة وهي تتطلب من قادة كلا الطرفين إبداء الإرادة السياسية لتقديم إجابات للأسر التي ظلت تنتظر لوقت طويل للغاية. ويود وفد بلدي أيضا أن يشيد بالأعمال التي اضطلع بها في البلد لمواجهة التهديدات التي تشمل التطرف المصحوب بالعنف. وعلاوة على ذلك، نرى أن الأنشطة التي تنفذ في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي مددت ولايتها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت جديرو بالإشادة بها من حيث تعزيزها للإنجازات المتصلة بالدفاع عن سيادة القانون وحقوق الإنسان وحمايتها، فضلا عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفضلا عن ذلك، نشيد بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بالشباب وتعزيز المصالحة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، وتقديم الدعم لعملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وبالإضافة إلى تشجيع الحوار، فإن السنغال تناشد جميع أصحاب المصلحة اتخاذ خطوات إضافية نحو تحقيق السلام والتنمية، وبخاصة بالتركيز على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجددا على دعمنا غير المشروط للبرنامج المشترك للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة الذي يهدف إلى تعزيز الثقة على مستوى الطوائف من خلال حماية التراث الثقافي، ونوصي بتعزيز التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي تهانيه للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة ودعمه الكامل له. ونود أيضا أن نشيد بالأعمال البناءة التي تضطلع بها قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبطبيعة الحال، الاتحاد الأوروبي نفسه، إذ أنهم جميعا أصحاب مصلحة ملتزمون يشاركون بصورة بناءة في تعزيز السلام وإحراز التقدم في كوسوفو.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية.

وأرحب بوجود السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، في القاعة للإدلاء ببيانه. كما استمعت بعناية شديدة للبيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر أساساً قانونياً هاماً لتسوية مسألة كوسوفو. وينبغي لجميع الأطراف الالتزام بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالتوصل إلى تسوية مقبولة للجميع عن طريق الحوار والتفاوض وفي إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتحترم الصين سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل الشرعية للبلد إزاء مسألة كوسوفو، وتقدر جهوده الإيجابية المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. وفي الوقت الحاضر، تظل الحالة الأمنية في منطقة كوسوفو مستقرة نسبيا، بالرغم من أن بعض المسائل المعقدة الأساسية لا تزال قائمة. وترحب الصين بالتواصل المستمر بين بلغراد وبريشتينا، وبالجهود الرامية إلى دفع الحوار إلى مرحلة جديدة. ويحدونا الأمل في أن يبقى الجانبان ملتزمين بالاتجاه العام للتوصل إلى تسوية سياسية، واستئناف الحوار السياسي الرفيع المستوى في أقرب وقت ممكن والتنفيذ المستمر للاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل والعمل تدريجيا على زيادة الثقة المتبادلة بغية تهيئة الظروف الملائمة، ومن ثم في نهاية المطاف تسوية الخلافات بالطرق السلمية.

وبالنسبة للطوائف العرقية في كوسوفو، فإن تحقيق المصالحة والتعايش السلمي يخدمان المصالح المشتركة للجميع وتلبية احتياجات التنمية والازدهار في كوسوفو وفي البلدان الأخرى في المنطقة. وتأمل الصين بأن تضع جميع الأطراف دائما رفاه شعوبها في المقام الأول، وتتخذ تدابير ملموسة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف وأن تتجنب أي خطاب يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات، وأن تحافظ على السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البلقان. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تركيز اهتمامه على مسألة كوسوفو، وأن يظل ملتزما بتعزيز التوصل إلى تسوية سليمة للمسألة.

وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ظل قيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد تانين في أداء مهامها وفقا لولايتها وبالتعاون البناء مع جميع الجوانب. ونأمل أن تعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو بالتعاون الوثيق، وأن تحرز تقدما مستمرا في تحسين الحالة على أرض الواقع وتضطلع بدور إيجابي وبناء من إجل التوصل إلى تسوية مبكرة لمسألة كوسوفو.

السيد ميالكوفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية. فهي تحدد بوضوح التحديات السياسية في كوسوفو في أعقاب الانتخابات التشريعية المبكرة، فضلا عن عدد من المسائل ذات الصلة بتحقيق الاستقرار والرفاه لسكان كوسوفو.

إننا نشكر دولة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

وتعرب أوكرانيا عن أسفها لأن الوضع السياسي في كوسوفو لا يزال تبعث على القلق بسبب عدم قدرة الجماعات السياسية على التوصل إلى اتفاق بشأن توزيع الوظائف، الذي يعد شرطا مسبقا ضروريا لإقامة إدارة فعالة. ويولد هذا المأزق توترات غير ضرورية ويمكن أن يقوض الجهود الرامية إلى صون السلام والاستقرار في المنطقة. وندعو قادة كوسوفو إلى إظهار الوحدة، وإثبات استعدادهم لمواجهة التحديات العاجلة والطويلة الأجل، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، ومعالجة حالة الطاقة، وتعزيز سيادة القانون، والعلاقات مع صربيا، وما إلى ذلك.

وتأمل أوكرانيا أيضا أن تعطي السلطات الجديدة الأولوية لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. إننا نشجع القيادتين في بلغراد وبريشتينا على التحلي بروح المسؤولية والعودة إلى المشاركة في حوار بناء من أجل إحراز تقدم لتطبيع العلاقات الثنائية بينهما، وهذا أمر ضروري بالنسبة لهما، ولكن أولا وقبل كل شيء بالنسبة للمقيمين في كوسوفو. ولن تعود النزعة القومية المتطرفة أو الخطاب الانقسامي بالنفع على المنطقة.

إن أوكرانيا ترحب باستئناف الحوار الرفيع المستوى الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وبلقاء الرئيس الصربي فوتشيتش بالسيد تاتشي، الذي استضافته الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في تموز/يوليه. ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ الاتفاق المتعلق بالشروع في مرحلة جديدة من الحوار لتطبيع العلاقات وتحقيق المصالحة، في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، أحطنا علما بمبادرة الرئيس فوتشيتش لإطلاق حوار داخلي بشأن كوسوفو. ونأمل أن يتحول قريبا إلى تدابير ملموسة.

ونحن نتشاطر قلق الممثل الخاص للأمين العام إزاء حوادث العنف والتدنيس في مختلف أنحاء كوسوفو. وتثير تلك الجرائم أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتطبيق العدالة. ونعرب عن تقديرنا للعمل القيم الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والشركاء الدوليون الآخرون في كوسوفو في مجال تعزيز الأمن والاستقرار. ونثني أيضا على بعثة الأمم المتحدة على عملها مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والشباب وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز التعاون فيما بين الطوائف في كوسوفو، ومن أجل بناء الثقة وتعزيز المصالحة المجتمعية.

إن الدعم الذي تقدمه البعثة من حيث معالجة قضايا حماية حقوق الإنسان، والفئات الضعيفة، والتراث الثقافي، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالأشخاص المفقودين والتطرف المصحوب بالعنف، هو في آن واحد ضروري ومحل تقدير. وأوكرانيا على اقتناع بضرورة أن تظل هذه المهام الهامة الأخرى، من بين أولويات البعثة المعاد تشكيلها. وفي هذا الصدد، فإننا ننضم بدون تحفظ إلى النداءات الداعية إلى إجراء مناقشة مركزة بشأن خفض قوام البعثة وإعادة النظر في انتظام وتيرة الإحاطات الإعلامية المقدمة للمجلس بشأن كوسوفو.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا السيد زاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية صربيا، السفير إيفيتسا داتشيتش. وقد استمعنا باهتمام أيضاً إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

وتكرر بوليفيا دعوتها إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. واستنادا إلى ذلك الفهم، وعملا بهذا القرار، ترى بوليفيا أنه من المهم تركيز مشاركتها في جلسة اليوم على النقاط التالية التي سأعلق عليها في بياني والمتمثلة في: أولا وقبل كل شيء، واجب الأطراف الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في

إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي؛ ثانيا، أهمية عمل بعثة الأمم المتحدة المتعلق بالتخفيف من حدة التوتر بين الطرفين؛ ثالثا، إتاحة عودة المشردين داخليا إلى ديارهم؛ ورابعا، مكافحة الإفلات من العقاب.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، ندعو الطرفين إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها خلال المفاوضات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، فإننا نعمل بالفعل من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار، مع احترام الحاجة إلى التفاوض وفقا للقانون الدولي من أجل التوصل إلى حلول تعزز التقدم والاستقرار في المنطقة. وبناء على ذلك، تحث بوليفيا الطرفين على الامتثال لما اتفق عليه قبل أربع سنوات في اتفاق بروكسل بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، التي تهدف إلى ضمان الأمن وحقوق الإنسان للصرب في كوسوفو وميتوهيا. ونحن نعتقد أن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الاتفاق أمر لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية سلمية بين بريشتينا وبلغراد.

وتثمن بوليفيا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، وتؤيد المبادرة التي اتخذتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية فيما يتعلق بالاجتماع غير الرسمي الذي عقد في بروكسل في ٣ تموز/يوليه، والذي أسفر عن الاتفاق بين الطرفين على بدء مرحلة جديدة من الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وتقر بأهمية تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ونعتقد أنه يتعين بذل هذه الجهود من أجل تحقيق سلام دائم، مع الأخذ في الاعتبار بأن الصرب والكوسوفيين يمكنهم أن يقطعوا شوطا طويلا في حل خلافاتها من خلال الامتناع عن الإدلاء بتصريحات عدائية أو استخدام التصريحات المؤججة للمشاعر. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، يشكل فرصة لبناء الثقة بين الطرفين والتوصل إلى حلول مقبولة للطرفين. إن هذه العملية تتطلب التزاما ثابتا يركز على تدابير بناء الثقة دون استبعاد مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ثانيا، إننا نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة وجهودها المشتركة مع السلطات المحلية وممثلي المجتمعات المحلية في كوسوفو لحماية حقوق المجتمعات المحلية وتشجيع المصالحة بين الطوائف، واتخاذ تدابير بناء الثقة، وتيسير عودة الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك أول جمعية لشباب كوسوفو في الأمم المتحدة، عملا بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن. وتثمّن بوليفيا عمل بعثة الأمم المتحدة الذي قامت به امتثالا لولايتها الموكلة إليها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشجع الأطراف على مواصلة العمل معا من أجل بناء الثقة والحفاظ على المساعي الحميدة، وتخفيف حدة التوترات، واستخدام التدابير السلمية من أجل تعزيز التوصل إلى حلول قائمة على توافق الآراء لضمان إحلال السلام وفقا لميثاق الأمم المتحدة ودعم الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا، فإننا نحيط علما بالبيان الصادر عن المتحدث باسم الأمين العام الذي أعلن من خلاله قراره الإعلان عن إنشاء الصندوق الاستئماني المجتمعي المحلي لفائدة الغجر، والأشكاليا والمصريين، الذين عانوا من جراء التسمم بالرصاص نتيجة نقلهم إلى مخيمات النازحين في شمال كوسوفو. ويؤسفنا استمرار تأجيل عودة المشردين داخليا إلى بعض المناطق في إقليم كوسوفو. وندعو الطرفين إلى التعاون وتضافر الجهود، من أجل المساعدة في هذه العملية وكفالة العودة الآمنة للنازحين إلى ديارهم.

وأخيرا، فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لكوسوفو، الدوائر المتخصصة لكوسوفو، نعتقد أن هذه خطوة إيجابية وتصب في صالح العدالة والمصالحة، التي تمثل جزءا رئيسيا من التحديات التي تواجهها كوسوفو. وينبغي تقديم الأشخاص المسؤولين عن جرائم حرب إلى العدالة بصرف النظر عن مركزهم. ومن الضرورة

الأخلاقية، حصول جميع الضحايا على حقهم في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويض على ما لحقهم من ضرر.

السيد كاواموراً (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى تفانيه المستمر. أود أيضا أن أعرب عن التقدير للبيانات أدلى بها النائب الأول لرئيس الوزراء داتشيتش والسفيرة تشيتاكو.

وتشيد اليابان بالطابع السلمي الكبير لانتخابات الجمعية التشريعية المعقودة بكوسوفو في ١١ حزيران/يونيه .

ونولي في الوقت نفسه اهتماما كبيرا للصعوبات المستمرة في تشكيل الحكومة الجديدة بعد مرور شهرين على الانتخابات. ولا تزال بانتظار كوسوفو مسائل عديدة من بينها ضرورة وضع سياسات اقتصادية قادرة على توفير المزيد من فرص العمل واجتذاب الاستثمار الأجنبي، علاوة على مسائل السياسة الخارجية، بما فيها تطبيع العلاقات مع صربيا وترسيم الحدود مع الجبل الأسود. ويحدونا وطيد الأمل في أن تتمكن الأحزاب الرئيسية من تشكيل حكومة قريبا وفقا للمعايير الواجبة.

ومع ذلك، فليس هناك ما يبرر تناول هذه المسائل مرة كل ثلاثة أشهر هنا في مجلس الأمن. فقد تكلم المجلس باستفاضة عن ضرورة تكييف الولايات القائمة على الوضع الميداني. ولعل خير مثال على ذلك هو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويبين أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/640) أن خطر العنف في كوسوفو قد أصبح الآن أقل بكثير مما هو عليه في مناطق أخرى مدرجة في جدول أعمالنا، مثل الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن الضروري استعراض بعثة الإدارة المؤقتة لتقييم المهام والولايات التي يمكن للبعثة أن توفرها بنفسها. ويجب علينا التصدي للازدواجية المحتملة للأنشطة التي تضطلع بها البعثة في مجال سيادة القانون وتلك الأنشطة المماثلة التي يضطع بها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، علاوة على النظر في إمكانية تخفيض أفراد البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد مضى الوقت لتعديل دورة تقديم الإحاطات الإعلامية التي ظلت كما هي منذ عام ١٩٩٩ بالرغم من التغيرات الظرفية الهائلة التي حدثت في الميدان. ونرى أن تقديم الإحاطات الإعلامية على أساس دورة نصف سنوية أو أكثر من ذلك سيكون أكثر من كاف.

وفي طريق المضي قدما، فإن من الضروري للغاية تحقيق المصالحة بين الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو، فضلا عن تطبيع العلاقات بين كوسوفو. وقد أحاطت اليابان علما على النحو الواجب بالملاحظات التي أدلى بها الرئيس فوتشيتش، رئيس صربيا بشأن التوصل إلى حل نهائي للنزاع وضرورة التسوية الودية، فضلا عن الحاجة إلى إجراء حوار داخلي بشأن كوسوفو.

ويحدو اليابان وطيد الأمل في أن يتحقق تطبيع العلاقات في المستقبل القريب عبر الحوار الجاد والمستمر بين الجانبين. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطاب العرقي الاستفزازي، ونحث الحكومة الجديدة في كوسوفو على تعزيز المصالحة والتسامح، بما في ذلك عن طريق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وتدعو اليابان أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى التعاون التام مع أنشطة الدوائر المتخصصة في كوسوفو.

وختاما، نحن واثقون من أن كوسوفو ستتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي أن تزيد كوسوفو من الاستفادة من مواردها الطبيعية الوفيرة، وذلك بتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية ويمكن التنبؤ بها لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي، في ذات الوقت الذي تواصل فيه مكافحة الفساد. وتعرب اليابان عن دعمها الكامل للجهود التي تبذلها كوسوفو، وتتمنى لها إحراز تقدم مطرد نحو التكامل الأوروبي.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته

الإعلامية المفصّلة بشأن التطورات الأخيرة في كوسوفو. ونشكر أيضا النائب الأول لرئيس الوزراء ووزيرة خارجية صربيا، السيد داتشيتش والسيدة تشيتاكو على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير قيد النظر بنشاط مكثف بالنظر إلى الانتخابات التي أجريت في صربيا وكوسوفو. وقد أدت الأحداث الأخيرة إلى تغيير المشهد والتركيب السياسيين لكلا الجانبين. وبالتالي، فإننا ندعو إلى تعزيز تدابير بناء الثقة التي تشتد الحاجة إليها الآن أكثر من ذي قبل. ونرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة في إجراء انتخابات سلمية حرة وديمقراطية. ويحدونا الأمل في اتخاذ إجراء مماثل أثناء عقد الانتخابات المحلية في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر.

ويثني وفد بلدي على الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للمفوضية الأوروبية، السيدة فيديريكا موغيريني، على نجاحها في استضافة اجتماع رفيع المستوى بين الطرفين في ٣ تموز/يوليه في بروكسل. ونرى أن النتائج التي حققها ذلك الحدث مجدية طالما اتفق الزعيمان على بدء مرحلة جديدة من الحوار، وربما تكون واعدة جدا. وفي ذلك الصدد، فإننا نوصي بشدة بأن يناقش كلا الجانبين أي مبادرات جديدة قد تمكنهما من إيجاد حلول مجدية لكليهما.

وتدعو كازاخستان الطرفين إلى التقيد بالاتفاقات وتجنب أي خطاب قومي استفزازي مع التركيز على تعزيز المصالحة والثقة بين الطوائف، علاوة على تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن الأهمية بالقدر ذاته تنفيذ القوانين المتعلقة باستخدام اللغات وحماية الفئات الضعيفة والتراث الثقافي. ويجب إيلاء اهتمام خاص لتعزيز مكتب أمين المظالم الذي تدعمه اليونيسيف.

ونرى أن من المهم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب التصدي لمسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويتعين علينا أيضا تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن، فضلا عن الدعم الكامل لمشاركة الشباب من جميع الأعراق في تعزيز المصالحة، وهو أمر جدير بالثناء. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه لن يتحقق الاستقرار الاجتماعي إلا بالمشاركة الكاملة من قِبل الفريق القطري للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني، فضلا عن الشباب الذي يواصل العمل لتحقيق السلام المستدام.

وعليه، نشدد على الحاجة الماسة إلى بذل المزيد من جهود بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، بالإضافة إلى جهود الوساطة في كوسوفو. ولا يمكن تحقيق السلام إلا بكفالة المكانة اللائقة بأضعف الفئات في المجتمع. وبالتالي، فإننا ندعو إلى تحسين ظروف الأشخاص المشردين داخليا وأفراد الطوائف المنتمية للأقليات عن طريق تحسين الخدمات الصحية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وأخيرا، ندعو قادة كلا الطرفين، فضلا عن الإدارة الجديدة، إلى التغلب على المصالح السياسية الضيقة والانقسامات الإثنية، وأن تمضي إلى إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الضروري ضمان التعاون الوثيق في الميدان بين سلطات كوسوفو وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمجلس الأوروبي لأجل التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد تانين، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب بالسفيرة تشيتاكو، ووزير الخارجية داتشيتش إلى مجلس الأمن.

واليوم، سأتقيد مثل غيري من الوفود الأخرى بالتوجيهات الواردة في المذكرة الرئاسية (S/2010/507) التي تدعو

أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء إلى الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق فقط أو أقل.

لقد مرت ثلاثة أشهر منذ أن اجتمع المجلس لمناقشة الحالة في كوسوفو (S/PV.7940). وكما يبيّن تقرير الأمين العام (S/2017/640) فقد اتسمت الحالة بالهدوء النسبي في كوسوفو خلال هذه الفترة. وشهدنا في حزيران/يونيه نجاحا ملحوظا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلد. وفي حين لاحظ مراقبو الانتخابات من الاتحاد الأوروبي بعض حوادث ترهيب الناخبين وممارسة العنف ضدهم في كوسوفو والمناطق التي يقطنها الصرب في البلد، يسرُّنا أن الأغلبية الساحقة من سكان كوسوفو قد تمكنت من أداء واجبها الديمقراطي بطريقة سلمية. ونتطلع الآن إلى أن تتخذ جميع الأطراف في كوسوفو الخطوات الهامة التالية لتشكيل الحكومة على وجه السرعة. وقد عبّر الشعب عن رأيه، وهو يتوقع الآن تشكيل حكومة قادرة على الاضطلاع بواجبها في مجال الحوكمة والنهوض بالمؤسسات وتشغيلها، فضلا عن إعادة البلد إلى طريق التكامل الأوروبي.

ويعني ذلك في الأساس العودة إلى إجراء الحوار الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي. ويقينا أن إحراز التقدم في هذا الحوار ضروري للغاية بالنسبة لكوسوفو وصربيا، فهو السبيل الوحيد إلى تطبيع العلاقات بين هذين البلدين المستقلين. وقد تم ترسيم الحدود على الخريطة، وهي ثابتة، ولن تتغير. وينبغي ألا ينصرف انتباهنا بسبب التلاسُن الفصلي الغاضب والمطوّل بين صربيا وكوسوفو في هذه القاعة. فما يهمنا الآن حقا هو تبادل الآراء البنّاء في بروكسل على غرار التبادل الذي حدث بين الرئيس فوتشيتش والرئيس ثاتشي في الشهر الماضي.

ويكتسي إحراز التقدم في تعهدات الحوار أهمية بالغة أيضا إن كان لكوسوفو أن تواصل تحسين مكانتها مع المنظمات الدولية. وسندعم كوسوفو في جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك. وإذ نرحب بالدور التيسيري المشترك الذي نضطلع به بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، فإننا نتطلع إلى نيل كوسوفو العضوية المستقلة في الإنتربول حتى تتمكن بريشتينا من الاستجابة المباشرة للطلبات المقدمة إليها، وبالتالي نتمكن معا من التصدي للتحديات الناشئة عن الجريمة الدولية.

والتطور البارز الآخر الذي حدث منذ اجتماعنا الأخير هو الاتفاق على ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام. فبينما يُدَّخر مبلغ ٦٠٠ مليون دولار من ميزانية حفظ السلام، يبدو أن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تزداد بدلا من أن تتراجع، وهذا أمر غير اعتيادي. ما هي الرسالة التي يبعثها ذلك إلى العالم بشأن أولويات المجلس؟ وما هي الرسالة التي يبعثها ذلك عندما تحصل كوسوفو على أموال إضافية تتعلق بالألواح الشمسية في الوقت الذي تمكّن المجلس من تحقيق وفورات في بعثاتنا في دارفور وجنوب السودان والعديد جدا من الأماكن الأخرى؟ فهذه الزيادة في التمويل يصعب فهمها نظرا لمدى السلم والاستقرار اللذين تحققا في كوسوفو. وكما يذكر تقرير الأمين العام (S/2017/640) بوضوح، كان هناك عدد قليل نسبيا من التحديات التي واجهت الأمن في كوسوفو خلال بضعة الأشهر الماضية. وهذا الأمر أوضحه أيضا التقرير الصادر عن قوة كوسوفو، مشيرا إلى أن هذا الاتجاه الإيجابي يحصل في كوسوفو بصورة تدريجية. ونحن جميعا ندرك العمل الهام الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة على مدى سنوات عديدة لصالح كوسوفو. ولكن الوقت قد حان كي يجري تقليص البعثة بدلا من تناميها. وفي ضوء ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن ميزانيتها قد ازدادت هذا العام، ولا سيما في أعقاب النداءات العديدة في جلسات مجلس الأمن الثلاث السابقة التي دعت إلى تقليص حجم البعثة.

وأود أن أختتم كلامي مرددا ملاحظات ممثل اليابان، ومكررا موقف المملكة المتحدة الثابت بأن الوقت قد حان لكي يجتمع المجلس بوتيرة أقل في ما يتعلق بهذه المسألة. فعدد المسائل

المدرجة في جدول أعمالنا آخذ في الازدياد. وينبغي لنا كمجلس أن نركّز وقتنا واهتمامنا على التهديدات الحقيقية للسلم والأمن الدوليين. إن جميعنا في هذه القاعة ينبغي أن نكون ممتنين لأن الحالة في كوسوفو لم تعد تقع ضمن هذه الفئة.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الاعلامية وعلى عمله بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد داتشيتش، وزير خارجية صربيا، والسفيرة تشيتاكو، ممثلة كوسوفو، على بيانيهما.

على غرار الآخرين، أود أن أبدأ بتجديد رغبتنا في أن نرى الجدول الزمني لمجلس الأمن وهو يتضمن مراجعة للحالة في كوسوفو. فبينما يواجه مجلس الأمن عبئا متزايدا من العمل باطراد، لم يعد هناك أي مبرر للإبقاء على جلسات الإحاطات الإعلامية الفصلية بشأن مسألة كوسوفو، التي لا تقارَن الحالة فيها بالأزمات التي يتعين على المجلس أن يتصدى لها بقوة. كما نعتقد أن التطورات الإيجابية في مجال بناء المؤسسات خلال السنوات القليلة الماضية في كوسوفو تشكل الأساس لإعادة تركيز عمل بعثة الأمم المتحدة وتنسيقه مع سائر أصحاب المصلحة الدوليين في كوسوفو. فالجمود الحالي غير مقبول نظرا لأن من مسؤوليتنا، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، أن نكفل تماما مواءمة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مع الحالة في الميدان. لكن المؤسف أن الحالة ليست على هذا المنوال في كوسوفو اليوم.

لقد رحبت فرنسا بإجراء كوسوفو مؤخرا انتخابات برلمانية سلمية بحضور العديد من المراقبين الدوليين. وهذا عنصر آخر يدلل على نجاح الجهود التي يبذلها البلد لبناء ثقافة برلمانية وديمقراطية مسالمة، ومثال آخر على التقدم الكبير الذي أحرز منذ الاستقلال. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت شفافة وسلمية في معظم أنحاء البلد، غير أن ثمة مخالفات قد شابتها في بعض الأماكن، مما يبيّن أن النظام الانتخابي بحاجة إلى المزيد من التحسين. كما أننا نشجب جو التخويف والعنف الذي استهدف بعض المرشحين والناخبين في البلديات الصربية في كوسوفو.

وعندما تتشكل الحكومة الجديدة، ينبغي لها على الفور أن تستأنف تنفيذ الإصلاحات الحيوية لمستقبل كوسوفو: تعزيز سيادة القانون – وهو شرط لا غنى عنه للتكامل الأوروبي – والتنمية الاقتصادية، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال الإصلاح الأوروبي. ومن الأهمية كذلك بمكان كفالة أن تنخرط الأحزاب السياسية التي ليست جزءا من الحكومة الجديدة في مجال المعارضة البناءة، وأن تتبنى الروح التوفيقية. وبعد حالات التوتر بين بلغراد وبريشتينا في الأشهر القليلة الماضية، فإننا نتوقع من جميع أصحاب المصلحة أن يعملوا بمزيد من الجد أكثر من أي وقت مضى لتحمّل المسؤولية وممارسة ضبط النفس. وعودة ظهور الخطاب القومي، الذي يقترن أحيانا بإشارات مجتمعية، تشكل تهديدا لاستقرار المنطقة الذي ينشده شعبا كوسوفو وصربيا معا.

وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا أن مستقبل كوسوفو ينبغي ألاّ يكون بعد الآن أولوية للمجلس، وإنما يتعلق بإطار الحوار السياسي بين بلغراد وبريشتينا تحت رعاية الاتحاد الأوروبي. والاتحاد الأوروبي شديد الوضوح بشأن هذه النقطة. فالتكامل الأوروبي لكلا البلدين مرهون بتطبيع العلاقات بينهما. وفي هذا الصدد، من المهم أن يظهرا النوايا الحسنة والالتزام الاستباقي على أعلى المستويات. وعلاوة على مجرد إعلان النوايا، نتوقع تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ تنفيذا فعالا في أقرب وقت ممكن، بما فيها الاتفاق المتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، الأمر الذي يمثل جانبا أساسيا من جوانب الحوار.

ونرحب بجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وتبذلها الممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، منذ بداية هذا العام، ويحدونا الأمل في أن يؤدي الاجتماع الذي عقده الرئيسان تاتشي وفوتشيتش في ٣ تموز/يوليه إلى تنشيط الحوار الصادق. ونحث السلطات الكوسوفية والصربية على تكثيف جهودها لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في الأشهر القليلة المقبلة. ويجب على جميع الجهات أن تضطلع بدورها من خلال اتخاذ موقف بنّاء، والامتناع عن أي استفزازات لا لزوم لها يمكنها أن تهدد استقرار المنطقة.

أخيراً، لا بد لمواصلة الجهود الرامية إلى توطيد سيادة القانون في كوسوفو أن تظل أولوية. إن ذلك مطلب أوروبي ثابت جدا، وهو مطلب نؤيده، ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز القدرات الإدارية والعدلية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وهذا يشمل أيضا مكافحة الأصولية بجميع أشكالها، ونحن نرحب بالتزام كوسوفو غير المشروط في هذا الصدد، سواء على المستوى المحلي أو في إطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

السيد نيبيتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، في الجلسة المنعقدة هذا اليوم، ونشاطره المخاوف الخطيرة التي يشعر بها تجاه الحالة في كوسوفو. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، وفريقه على العمل الذي يقومان به وعلى إحاطتهما الإعلامية الموضوعية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن التقييمات التي استمعنا إليها تبيّن أن المنطقة لا تزال تشهد مشاكل رئيسية خطيرة تتطلب حلولا عاجلة، فضلا عن اهتمام المجتمع الدولي. وغني عن القول إننا أيضا استمعنا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة تشيتاكو.

لقد رسم اليوم عددٌ من الوفود صورة مشرقة عن الأحداث التي لا تتوافق وتقييمنا الذي سوف أتشاطره مع المجلس، إذا سمحتم لي بذلك. إن مشروع كوسوفو لا يزال يكشف عن أسسه الواهية. وكان هناك دليل جديد على انعدام فعالية مؤسسات كوسوفو المصطنعة إزاء الأزمة السياسية الداخلية هناك، مما أدى بالفائزين في الانتخابات البرلمانية الاستثنائية التي جرت بتاريخ ١١ حزيران/يونيه إلى عدم التمكن من القيام بأي عمل لأكثر من شهرين. ويبدو أن السياسيين في بريشتينا، دون خوف من المساءلة، يتخلفون عن تنفيذ الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في إطار حوار بروكسل. ولم يتم أي تحرك كائنا ما كان لتسوية المسألة الأساسية المتمثلة في إنشاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، التي جرى الاتفاق عليها منذ فترة طويلة تعود إلى شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣. ونحث وسطاء الاتحاد الأوروبي على تكثيف جهودهم الرامية إلى حل هذه المسألة، حتى تتحقق في نهاية المطاف كفالة حقوق صرب كوسوفو والأقليات الأخرى في المنطقة.

أمّا المشاكل المتعلقة بحماية التراث الديني والثقافي الصربي، فهي بالغة الأهمية أكثر من أي وقت مضى.

ونشعر بالقلق إزاء الاستمرار في الاعتداءات البدنية ضد الصرب، وإضرام الحرائق المتعمد في ممتلكاتهم، وتوجد محاولات لمنع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من العودة. وتوجد أيضا شواغل خطيرة إزاء المحاولات الراهنة التي تقوم بها السلطات الألبانية الكوسوفية لمصادرة الممتلكات التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، فضلا عن المشاكل في ضمان حقوق المؤمنين. وفي ذلك الصدد، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مزيد من حالات محددة تتخذ بشأنها سلطات كوسوفو إجراءات غير قانونية تتعلق بممتلكات الكنيسة.

على سبيل المثال، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، لم تدفع هيئة مكافحة الفساد في كوسوفو الأجرة لقاء المبنى الذي

تشغله والقائم على قطعة أرض تخص الكاتدرائية الأرثوذكسية الوحيدة العاملة في بريشتينا، وهي كاتدرائية القديس نيكولا. فقد بلغت المتأخرات حتى الآن ٠٠٠ ٤٠٠ يورو، وهو مبلغ لا يعتزم المدينون، أي هيئة مكافحة الفساد، تسديده. إن كل المحاولات العديدة التي قامت بها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التماسا لتحقيق العدالة لدى إدارة البلدية قد ذهبت أدراج الرياح. ولم تجدِ فتيلا النداءات الموجهة إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وتخطط الكنيسة الأرثوذكسية الصربية لرفع القضية أمام المحكمة، بل حتى ليس بالضرورة أن ينفذ حكم المحكمة في ضوء حالة النظام القضائي التي يُرثى لها.

اسمحوا لي أن أسوق مثالا آخر. لقد أصدرت محكمة في كوسوفو قرارا، حيث يعمل فيها قضاة من المحكمة الدولية، أكد على حقوق ملكية دير فيسوكي ديتشاني، وهو بالمناسبة، أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو. غير أن رئاسة البلدية لا تعترف بالحكم، لأنه يتعارض مع مصالح الشعب الألباني. إن السلطات الكوسوفية تتجاهل طلب الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بشأن تحديد عدد من المباني الدينية، بما في ذلك كنيسة المسيح المخلص في بريشتينا. يسعى ألبان كوسوفو إلى إقامة حصار اقتصادي على الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وحرمانها من ممتلكاتها ومقومات وجودها. هذه الخطوات تبرهن على أن سياسة بريشتينا نحو بناء مجتمع متعدد الأعراق في الإقليم قد فشلت.

تضع الإدارة الألبانية الكوسوفية عقبات أمام الحجاج والمشردين داخليا من الصرب لزيارة الإقليم. ينبغي أن تلقى تلك الحالة آذانا صاغية. في سياق اعتبارات بريشتينا، في جملة أمور، طلبها المتكررة بشأن الانضمام إلى اليونسكو، هناك أيضا حالة مزرية مع الجهاز القضائي في كوسوفو. إذ لا يكف قضاة ألبان كوسوفو عن استبدال العاملين الأجانب في جهاز العدالة، ويخضعون للضغوط السياسية. وكثيرا ما تقوم هيئات قضائية عليا بنقض أحكامهم أو ردها للمزيد من العمل. وهذه العملية ليس لها مسوغ.

هناك أيضا شواغل كبيرة في المقاطعة تتعلق بالتمسك بسيادة القانون ومكافحة الفساد. إن السلطات الألبانية في كوسوفو لا تحترم الاتفاقات الخاصة بحرية تنقل حملة الوثائق الصربية. تعتبر بريشتينا هذه الوثائق باطلة، ولا سيما تلك الصادرة عن البلديات الصربية في شمال كوسوفو، وتحظر استخدامها للتحرك حول كوسوفو بإجبار الناس على الحصول على بطاقات هوية جمهورية كوسوفو.

لقد أُحرز تقدم بطيء في إجراء تحقيق على نطاق كامل بشأن الاعتداءات التي يقوم بها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو وفي تقديم جميع الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن وضعهم الحالي. لقد تمت إزالة جميع العقبات القانونية أمام بدء عمل الدوائر المتخصصة في لاهاي. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن سوف يتلقى قريبا معلومات عن نتائج أولية محددة لعملها.

إن الحد من انتشار التطرف والإرهاب في كوسوفو لا يزال متصلا بالموضوع. ويجري استخدام أراضي المقاطعة لتجنيد المقاتلين للقتال في الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع المتطرفين وجري إعدادهم للقيام بأعمال إرهابية في بلدان أخرى. ونلاحظ الموقف التصادمي لشركائنا الغربيين في كوسوفو نحو روسيا. فكيف يمكننا بخلاف ذلك تفسير التصريحات الاستفزازية التي أدلى بها ممثلو منظمة حلف شمال الأطلسي لحث سلطات كوسوفو على أن تكون جاهزة لمواجهة ”الحرب الهجينة“ التي يبدو أن روسيا تقوم بها من أجل توسيع نطاق نفوذها في غرب البلقان. أن التصريحات التي مفادها أن روسيا تسعى إلى إعادة رسم الحدود في غرب البلقان هي أكاذيب سافرة وسخيفة ومحاولات فاضحة لتحريضنا ضد الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة. اسمحوا لي أن أذكِر المجلس بأن الولايات المتحدة

وحلفاءها في الناتو شنّوا في عام ١٩٩٩ حربا ساخنة حقيقية لم يتحمل أحد على أثرها أية مسؤولية.

عندما تكلم قائد قوة كوسوفو، اللواء فونغو، أمام البرلمان الأوروبي، تطرق إلى روسيا بوصفها تهديدا وتحديا رئيسيين تواجههما كوسوفو، إلى جانب التوتر بين الجماعات العرقية والتطرف الديني ومشاكل متعلقة باللاجئين والمهاجرين. مرة أخرى، لم يستطع أحد أن يقدم أية أدلة ملموسة في ذلك الصدد. ويبدو اليوم أن اتهام روسيا من دون أي دليل على الإطلاق قد أصبح أمراً شائعاً في بعض الأماكن. وهذا يُسمى تشهير. ولفترة طويلة، رفضت قيادة قوة كوسوفو في كوسوفو الاتصال مع ممثلين من روسيا. ونعلم أن هذا الأمر تمت تسويته مؤخراً، حيث طُلب من ممثلي روسيا الذهاب إلى مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل لعقد اجتماع مع قيادة قوة كوسوفو. وهذه بالتأكيد صيغة فعّالة هامة للمناقشة.

إن تحاشي الاتصال مع شعب ينتمي إلى بلدٍ عضوٍ دائم في مجلس الأمن يتعارض مع ولاية قوة كوسوفو، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). هذه الممارسة غير مقبولة على الإطلاق. ونطالب على جناح السرعة بوضع حدٍ للتشهير بروسيا وسياستها الخارجية، بما في ذلك منطقة غربً البلقان. إن سياستنا في المنطقة لا تزال تستند إلى احترام الشركاء ومصالحهم. ونلاحظ مع الأسف أن فرض منطق منظمة حلف شمال الأطلسي في المنطقة بصورة فظة يؤدي بشكل واضح إلى زعزعة الحالة الهشة أصلا في منطقة البلقان. فعلى سبيل المثال، أنضم الجبل الأسود إلى التحالف، على الرغم من رأي أبناء الشعب في هذا البلد الذين لم يُطلب حتى رأيهم. واستغرق التغلب على الأزمة السياسية في مقدونيا الناجمة عن التدخل الأجنبي ما يزيد على عامين، ولم تكن روسيا السبب، وإنما كانت محاولة لكبح رغبة جمهور الناخبين.

على الرغم من اتهام روسيا مرة أخرى، غير أنها لم تتدخل. في رأينا أن هذه محاولات ترمي إلى تقويض روابط الصداقة التقليدية التي تجمع روسيا ببلدان غرب البلقان. إذ تربطنا أواصر وروابط صداقة تمتد لعقود مع هذه الشعوب. إن فرض سياسات منظمة حلف شمال الأطلسي ومحاولة استدراج تلك البلدان إلى التحالف يؤديان إلى تفاقم المسائل المتعددة الجوانب، أي السياسية والعرقية والدينية والمسائل المعلقة بين الطوائف العرقية في منطقة البلقان التي من المرجح أن تؤدي إلى زيادة احتمال نشوب صراع في المنطقة.

أعود إلى كوسوفو. في الحالة الراهنة، لا نرى أي أساس لإثارة مسألة تنقيح الاستعراض الربع السنوي والإطار الذي تُنظر فيه مسألة كوسوفو في مجلس الأمن. فلا مجال لخفض مستوى وجود الأمم المتحدة في الإقليم عن طريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي لا بديل عنه في شؤون كوسوفو، وتظل البعثة أداة مركزية لأغراض الرصد الدولي والتعامل مع مسائل تتعلق بتطبيع الحالة، تماشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي لا يزال نافذا بالكامل. أما بالنسبة لفكرة إنهاء البعثة، فنود أن نؤكد بأننا قطعاً ضد هذه الفكرة. ومن غير المقبول أن يسترشد مجلس الأمن فقط بالاعتبارات المالية في تقرير بوجود الأمم المتحدة في كوسوفو. في الواقع، على ما يبدو، أن الأمر ينطوي على الرغبة في التخلص من هيكل قادر على توفير صورة موضوعية عما يحدث في الإقليم. يجب ألا نقيم واقعا افتراضيا، وألا نحاول إضفاء طابعا إيجابيا على حالة لم تشهد، بحكم الواقع، سوى التدهور، منذ انفصال الإقليم عن صربيا.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

اسمحوا لي في بداية حديثي أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الوافية للمجلس حول التقرير الخاص بأنشطة بعثة الأمم المتحدة

للإدارة المؤقته في كوسوفو (S/2017/640). وتؤكد مصر مجددا على دعمها الكامل له في اضطلاعه بمهامه، ونثمن الدور الحيوي للأمم المتحدة طيلة الفترة الماضية لمساعدة كوسوفو على بناء مؤسساتها.

كما أرحب بكل من معالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

إن التطورات التي تشهدها كوسوفو على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها، تؤثر، دون شك، بشكل مباشر على الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن هذا المنطلق فإن مصر تشيد بنجاح المؤسسات الكوسوفية في عقد الانتخابات التشريعية المبكرة، وتدعو القوى السياسية إلى سرعة تجاوز خلافاتها، وتشكيل الحكومة الجديدة، وبما يمكنها من دفع أجندة الإصلاح، والبناء على التقدم المحرز في المجالات الاقتصادية والأمنية وحكم القانون. والتي انعكست خلال الفترة الماضية في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي، وانخفاض معدلات البطالة، وتحسين مناخ الاستثمار في كوسوفو.

ومن ناحية أخرى، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء كل ما أشار إليه التقرير من أن الحوار بين بريشتينا وبلغراد لا يزال يواجه تحديات جسيمة. وتؤكد مصر أن الحوار رفيع المستوى بين الجانبين، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، لا يزال الإطار الأنسب لتسوية كافة المسائل العالقة بينهما سلميا. ونحث كل من بلغراد وبريشتينا على الانخراط مجددا في الحوار رفيع المستوى، ونود هنا الترحيب بالاجتماع غير الرسمي الذي جمع بين الرئيسين فوتشيتش وثاتشي في مطلع الشهر الماضي في بروكسل، وتأكيدهما على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها دون إبطاء.

ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء تنامي النعرات العرقية والقومية، ونؤكد ضرورة تجنب الخطاب التحريضي الذي يؤجج الانقسامات والتوترات الداخلية. ومن هذا المنطلق فإننا ندعو الجانبين لممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والابتعاد عن اتخاذ أي خطوات أحادية قد تؤجج من مشاعر التوتر.

وندعو الأطراف المختلفة داخل كوسوفو، إلى تبني نهج الحوار والتفاهم والحرص على تناول الأمور في إطار مؤسسات الدولة.

ختاما، وفي ضوء الأهمية التي نوليها لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمين، فإننا نؤكد مجددا أهمية استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود لحث بريشتينا وبلغراد على تجاوز الخلافات بينهما، والتوصل إلى حلول توافقية وعادلة ومستدامة، تلقى قبول الجانبين، وترسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة. فضلا عن الإسراع بوتيرة الاندماج الإقليمي في المؤسسات الأوروبية. وبما ينعكس إيجابيا على منطقة غرب البلقان بأسرها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل صربيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد داتشيتش (تكلم بالصربية، ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): كما قلت في وقت سابق، كرست السيدة تشيتاكو وقتها للحديث عن نفس الأشياء التي تكلمت عنها من قبل وتوجيه الاتهامات المتعلقة بالتطهير العرقي المزعوم للألبان. وقالت إنها لا تتكلم عن روايات زائفة ولكنها ببساطة تقدم بيانات دقيقة محددة. أعتقد أنها أهانت مجلس الأمن والدول الأعضاء والممثلين، لأنها قالت إن هذا مهزلة. ولا أعلم ما إذا كان المجلس مستعد لقبول هذا البيان؛ أنا لا أرى غضاضة في ذلك. إنني أشد قلقا إزاء أشياء أخرى: حقيقة أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا قامت بشكل واضح بمواءمة مواقفها مع موقف كوسوفو بخصوص الحاجة إلى إنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

فكيف يتم تفسير ذلك؟ أنت تقولين بأنك تريدين أن تكوني شريكة لصربيا. هل تعتقدين أنه يكفي تنفيذ عملية الانفصال والقول الآن بأننا لسنا بحاجة للكلام عن ذلك بعد الآن؟ لقد طرحت سؤالا؛ هل سيجيب أحد ما على هذا السؤال؟ هل سيذكر أي شخص هنا أبدا الصرب الذين تعرضوا للاضطهاد وعددهم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ والذين لم يعد منهم سوى ١,٩ في المائة؟ هل تعتقدون أنه ينبغي لنا ألا نذكر هذا مرة أخرى؟

لقد قدمت بيانات إلى المجلس تعود إلى عام ١٩٨١، وهو العام الذي بدأت فيه الاحتجاجات في كوسوفو وبدأت تطلب الاستقلال ومركز الجمهورية. لم يكن ميلوسيفيتش في السلطة آنذاك؛ لقد كانت يوغوسلافيا أيامها شيوعية. وفي ذلك الوقت كان يعيش ٤٣ ٠٠٠ صربي في بريشتينا. فأين هم هؤلاء الصرب اليوم؟ وقد ذكرت كذلك مدنا أخرى. هل تعتزمين القول، حسنا، إنهم لم يعودوا موجودين هناك، ولن نجتمع هنا للتكلم عن ذلك بعد الآن؟

لقد تسببت جميع الدول الكبرى التي ذكرتها في أذى عميق للشعب الصربي بسبب سلوكها، لأن الضحايا الصرب يريدون العدالة، تماما كما يريدها الألبان وجميع الضحايا الآخرين. إذا لقي ١ ٠٠٠ شخص حتفهم ما بين عام ١٩٩٩ واليوم ولم يتهم أحد في هذا الصدد، فإن الضحايا الصرب يلتمسون العدالة أيضا. وفي نهاية المطاف، فإن الولايات المتحدة ترفض٤١ في المائة من طلبات الحصول على التأشيرات من كوسوفو. وهذه معلومات رسمية. وإذا كانت الحالة في كوسوفو على ما يرام، كما تقول السيدة تشيتاكو، فلماذا يفر الألبان من كوسوفو بصورة جماعية ويذهبون إلى أوروبا؟

أنتقل إلى الحكومة، إن الرئيس يتكلم عن السلام وعن مبادراته المختلفة. ويتكلم السيد مصطفى أيضا عن مبادرات مختلفة في ثلاث بلديات في وسط صربيا ويقول إنه كان يلتقي ممثلين من شرق كوسوفو. بالتالي، على من تكذبون؟ أنت لا تمثلين هنا اليوم سوى نفسكِ، ولكنكم في الواقع أنتم من ظلمتم مئات الآلاف من الصرب في كوسوفو. وبطبيعة الحال، فإنني لا أقصد السيدة تشيتاكو شخصيا، ولكن ليست هناك حاجة إلى التظاهر بأن هذا لم يحدث قط.

لقد تكلمت السيدة تشيتاكو عن جيش تحرير كوسوفو بوصفه أنجح حركة تحرير، ولكنه مدرج في قائمة الولايات المتحدة للمنظمات الإرهابية.

أود فقط أن أطلب من السيدة تشيتاكو، حينما تتكلم عن هذه المسألة، أن تأخذ بعين الاعتبار أن صربيا تسدد الديون المستحقة على كوسوفو من وقت يوغوسلافيا. فلماذا لا تتكلم عن ذلك؟ ولماذا لا تقول إنها لا تريد منا أن نسدد قروض كوسوفو؟ فقد دفعت بالفعل بضعة ملايين من الدولارات. وفي إحدى الحالات فإن كوسوفو هي صربيا، وهي في حالات أخرى ليست صربيا.

وأي شخص يعتقد أن الحالة في كوسوفو قد حسمت فإنه يعيش في حالة من الالتباس العميق. واتهم أحد رؤساء الوزراء في بلدنا بارتكاب جرائم حرب في حين يؤيد آخر توحيد كوسوفو وألبانيا. وبدون الإسهال في القول، فإن أي شخص يعتقد أنه يكفي إعلان الانفصال من جانب واحد لتسوية المسألة، أو أن مجرد الاعتراف ببلد يكفي لتسوية المسألة، فإنه ينسى التاريخ، وكل ما حدث في منطقة البلقان على مدى القرن الماضي. إن فرنسا وصربيا شريكان استراتيجيان. ولدينا اتفاق موقع عليه. فما هو المنطقي في الإدلاء بتلك البيانات هنا مع أننا لم نتكلم عنها من قبل؟

ولا أتمنى مصير صربيا لأي بلد من البلدان. ويحدوني الأمل في ألا يحدث ما حدث لصربيا لأي بلد من البلدان الممثلة هنا. ومن المؤكد أننا لن نكون سببا للحروب. وغالبية الألبان من كوسوفو يشاركون في حروب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق

والشام. ولا يوجد مشاركون من صربيا هناك. وإن كان هناك أي شخص لا يعلم بذلك، فسيكون من الصعوبة بمكان لأي شخص من الخارج أن يوضح ذلك.

وإذا كان ثمة شخص يعتقد أنه ينبغي ألا تعقد جلسات مثل جلسة اليوم، فإنني أحثهم على اتخاذ ذلك القرار. فليقترحوا ذلك. وليقترحوا إلغاء القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والرجعة فيه. ومن الذي يسأل صربيا عن القرار؟ إننا نعلم بالحالة الدولية. وندرك جيدا أنه لا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار في مجلس الأمن؛ وبناء على ذلك، أود أن أطلب من بعض الأعضاء ألا يهينوا صربيا. فصربيا بلد يعتز بأنه أسهم إلى حد كبير في إنشاء الأمم المتحدة وتشكيلها، خلافا للبلدان الأخرى التي كانت ترحب بهتلر بتقديم الزهور. لقد انتهى اتفاقنا معه في ٢٧ آذار/مارس ١٩٤١، وأناشد الجميع ألا ينسوا ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيدة تيشتاكو للإدلاء ببيان ثان.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، أعتذر بصدق عن أخذ وقت المجلس، ولكن ينبغي ألا تترك بعض الأمور بدون التطرق لها.

أولا نحن فخورون للغاية بأنه ليس لدينا في مشهدنا السياسي منحدرون من ميلوسيفيتش. إننا أشخاص، قادة شباب، قاتلوا ميلوسيفيتش، وشيشيلي، اللذين كانا أسوأ مجرمين في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ونحن فخورون بخلفية قيادتنا، خلافا لبعض البلدان الأخرى.

ثانيا، هذا ليس المكان المناسب لمناقشة الهويات الإثنية والمدنية الوطنية وكيفية تشابكها. وليس هذا المكان المناسب لمناقشة من كان في البلقان أولا، ومن جاء في القرن السابع، ومن أين أتوا أو من وجدوا هناك. ويمكننا إجراء تلك المناقشات إذا قررنا تنظيم حلقة دراسية. ويمكن للمؤرخين أن يجتمعوا معا. ويمكنهم أن يتشاجروا أو يتفقوا أو يختلفوا. وأنا فخور بكوني من أصل ألبان ومواطنا فخورا من مواطني كوسوفو، وهاتان الهويتان يتعايشان بشكل جيد للغاية في وجداني ؛ ولا تستبعد أية واحدة منهما الأخرى.

ثالثا، لقد كان لكوسوفو حدود لفترة طويلة قبل أن يكون لها كيان دولة. وكنا وحدة اتحادية في يوغوسلافيا السابقة إلى أن جاء ملوسفيتش إلى السلطة، وحددت حدودنا قبل فترة طويلة من إعلاننا لاستقلالنا.

رابعا، إن استقلالنا ليس نتاجا لحركة انفصالية. واستقلالنا نتاج حل توافقي ليوغوسلافيا. والأمر لا يتعلق بكوسوفو وحدها؛ فهناك أيضا سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة وصربيا والجبل الأسود ومقدونيا. ولذا ليس هناك حركة انفصالية.

خامسا، وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كانت هناك عملية طويلة للمفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان هناك اقتراح مقدم من الرئيس السابق مارتي أهتيساري من أجل إعلان كوسوفو للاستقلال.

سادسا، ثمة حكم صادر من محكمة العدل الدولية، بناء على طلب صربيا، للتحقق من مشروعية إعلان استقلال كوسوفو، وكان الحكم واضحا وجليا للغاية. وكان من حق كوسوفو إعلان الاستقلال. وذلك وفقا لحكم محكمة العدل الدولية، وليس وفقا لشخصي، وأقترح أن يعود السيد داتشيتش ويقرأ الحكم لأن من الواضح أنه نسيه .

سابعا، إن كوسوفو ليست مكانا مثاليا. إنني لا أحاول أن أقول إن كوسوفو مكان مثالي. فلدينا الكثير من المشاكل. ولدينا الكثير مما ينبغي عمله فيما يتعلق بسيادة القانون، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وفي إيجاد فرص أفضل لجميع مواطنينا، ولكن هذه ليست هذه التحديات مقتصرة على كوسوفو. فالمرء يجد هذه التحديات في معظم بلدان منطقة البلقان الغربية.

وبصراحة، فإن كوسوفو لم تعد حتى ضمن أكبر البلدان الـ ٣٠ فيما يتعلق بملتمسي اللجوء في أوروبا. ومرتبة صربيا تأتي قبلنا بمرحلة كبيرة. فهل يعني ذلك أن صربيا بلد فاشل؟ كلا.

ومرة أخرى، وفيما يتعلق بالصرب المقيمين في كوسوفو، أود أن أطلب من المجلس أن يصبر علي لمدة دقيقة واحدة فقط. وهذه أرقام اللجنة المركزية للانتخابات التي قدمتها من انتخابات هذا العام. في بلدية نوفوبيردي ،كان هناك ٦١٧ ٩ صوتا صربيا؛ وفي شتيربتشي، ٩٠٢ ١٣؛ وفي رانيلوغ، ٦٨٩ ٥؛ وفي بارتيش، ٦٦٤ ٤؛ وفي كلوكوت، ٦٨٩ ٥؛ وفي غراسانيتشه، ٤١١ ٢١. وفي البلديات الشمالية الأربع، كان هناك ١٣٨ ٥٨ من تلك الأصوات. وإجمالا، كان هناك ٧٧٤ ١٢٣ صوتا، ونحن جميعا نعلم أن الناس فوق سن ١٨ عاما يحق لهم التصويت. ولذا إذا كان لدينا هذا العدد من الناخبين، فما هو عدد المواطنين؟ ومرة أخرى، لا أقول إن جميع الصرب كانون سيئيين، ولكن الأرقام التي ذكرت هنا ببساطة غير حقيقية.

وأخيرا، وفي الختام، أحث الجميع على الحضور لزيارة كوسوفو، وسيرون بأعينهم ماهية كوسوفو.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.